

دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية علي ممارسات
إدارة الأرباح بالشركات المصرية

د. أيمن أحمد شتيوي

مدرس المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة-جامعة الإسكندرية

دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية علي ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية

د. أيمن أحمد شتيوي

مدرس المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة-جامعة الإسكندرية

ملخص البحث

يمكن استخدام التغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي كمقياس لمساحة حرية اختيار السياسات المحاسبية المستغلة من قبل المديرين، كما أن للتغيرات في اثر الاستحقاق تطبيقات هامة في الدراسات المتعلقة باكتشاف ممارسات إدارة الأرباح. حيث تسعى الدراسة لفحص مدي ارتباط التغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي بالعوامل الاقتصادية والتي تشمل كلاً من خصائص الشركة وطبيعة بيئة الإفصاح. وقد اتضح من الدراسة ارتباط التغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي بكل من حجم الشركة، ومعدل الرفع المالي، وطول دورة العمليات، ومعدل النمو في الأصول، وبعض العوامل الأخرى. تفسر نتائج الدراسة ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة الأخرى. علي سبيل المثال، يفسر الدليل علي وجود ممارسات محدودة لإدارة الأرباح من قبل الشركات الكبيرة ضالة الأخطاء في توقعات المحللين الماليين بالنسبة للشركات كبيرة الحجم (Brown et al., 1987). اكتشفت بعض الدراسات الأخرى وجود علاقة عكسية بين المحتوى الإعلامي للإعلان عن الأرباح وحجم الشركة (Atiase, 1985; Bhushan, 1989). وترجع تلك الدراسات ذلك إلي تتبع المحللين الماليين للمركز المالي للشركات كبيرة الحجم مما ينجم عنه توافر معلومات خاصة أكثر عن تلك الشركات بالمقارنة بالشركات صغيرة الحجم. حيث تقترح نتائج الدراسة أن سبب ضالة حجم إعلانات الأرباح غير المتوقعة للشركات كبيرة الحجم يتمثل في ممارسة تلك الشركات للتلاعب بأثر الاستحقاق بشكل اقل بالمقارنة بالشركات صغيرة الحجم.

١. مقدمة

تم تعريف علاقة الوكالة، طبقاً لدراسة (Jensen & Meckling, 1976)، بأنها علاقة تعاقدية يعهد فيها احد الأطراف، الأصيل، إلي طرف آخر، الوكيل، بمهمة القيام بخدمات معينة لمصلحة الأصيل. حيث يشتمل العقد علي تفويض الوكيل سلطة اتخاذ بعض القرارات التي تحقق مصلحة الأصيل. لذلك، يعرف (Baiman, 1982) الشركة بأنها "مجموعة متداخلة من العقود بين الأصيل (الاصلاء) والوكيل (الوكلاء)، الذين تتحدد توجهاتهم بدافع من مصالحهم الذاتية" (P.155). وتتصف علاقة الوكالة بخاصيتين أساسيتين هما: عدم تماثل المعلومات وعدم تطابق وتوافق الأهداف (Gomez-Mejia & Wiseman, 2007). حيث ينشأ عدم تماثل المعلومات بسبب امتلاك الوكيل لصلاحيه الوصول لمعلومات يغفل عنها الأصيل. ويعتبر تحقيق التطابق والتوافق في الأهداف المقصد من إبرام عقد الوكالة، بحيث تكون أهداف الوكيل متوافقة مع أهداف الأصيل، في ظل إبقاء التكاليف اللازمة لتحقيق ذلك في أضيق الحدود قدر الإمكان. حيث يشجع وجود تطابق وتوافق في الأهداف الوكيل علي تحقيق أهداف الأصيل، حتى في ظل غياب الأصيل.

كما يوضح (Beaver, 1998) أن التقارير المالية تلعب دورين إعلاميين منفصلين، بالرغم من ارتباطهم ببعضهم ببعض، وذلك في ظل علاقة الأصيل-الوكيل: دور تقييمي ودور توافقي. حيث يتمثل الدور التقييمي في مساعدة المستثمرين وصناع القرار الآخرين علي اختيار أفضل البدائل المالية المتاحة، مثل أفضل محفظة استثمارية. بينما يتمثل الدور التوافقي في تشجيع العمل علي تطابق وتوافق الأهداف وذلك من خلال الربط بين مكافآت وتعويضات الوكيل ومستوي الأداء، علي سبيل المثال، حوافز الإدارة التي تتحدد جزئياً بناءً علي رقم صافي الدخل. حيث تبرر تلك الأدوار سبب أهمية اختيار السياسات المحاسبية بالنسبة للإدارة، والمستثمرين، والجهات

الرقابية والنظامية. إن عقد الوكالة، والذي يتم صياغته بحيث يحقق التوافق والتوافق في الأهداف، يوجه تصرفات وقرارات المدير. فقد يمنح عدم تماثل المعلومات ميزة للمدير، حيث يمتلك معلومات لا يمتلك الأصل صلاحيات الوصول إليها. لذلك، يحاول المدير، بدافع من مصلحته الذاتية، تحقيق أهدافه الخاصة من خلال تحقيق أهداف الشركة المرتبطة ببند عقد الوكالة، مثل الوصول إلى مستويات الربح/المبيعات التي تمكنه من الحصول على أعلى المكافآت والتعويضات الإدارية، وأيضا تحقيق أهداف سوق المال ونقلص التكاليف السياسية. في ضوء ذلك، قد يستخدم المدير تقديره وحكمة الشخصي في اختيار السياسات المحاسبية التي تمكنه من إدارة الأرباح وتحقيق المستويات المستهدفة.

تتضمن الدراسات المحاسبية السابقة تعريفين لإدارة الأرباح. حيث تعتبر إدارة الأرباح ممارسات مرغوبة في حالة استخدام المدير لتقديره وحكمة الشخصي في إعداد تقارير أكثر دقة، لمجموعات المصالح المختلفة، عن الأداء الاقتصادي للشركة (Francis et al., 1996). بينما لا تعتبر إدارة الأرباح ممارسات مرغوبة في حالة استخدام المدير لتقديره وحكمه الشخصي في تضليل مجموعات المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للشركة أو التأثير على المخرجات المرتبطة بالعقد والتي تعتمد على الأرقام المحاسبية المعلنه (Healy & Wahlen, 1999, P.368).

يشير (Schipper, 1989) إلى النوع الأول من تلك الممارسات "بالمنظور الإعلامي" Informational Perspective، بينما يشير (Pourciau, 1993) إلى النوع الثاني من الممارسات "بإدارة الأرباح الانتهازية" Opportunistic Earnings Management. حيث يمكن أن تؤثر إدارة الأرباح الانتهازية على التقارير المالية، التي تتدرج من تقارير محرفة بشكل جزئي إلى تقارير محرفة بشكل كلي للأداء الاقتصادي أو المركز المالي للشركة. لذلك اكتسبت قضية إدارة الأرباح أهمية خاصة في

البحوث المحاسبية. حيث تمكن نتائج البحوث المحاسبية والمتعلقة بإدارة الأرباح الجهات الرقابية والنظامية وواضعي المعايير من تقدير مدى انتشار وخطورة ممارسات إدارة الأرباح ومن تقييم مدى سلامة وعدالة القوائم المالية بوجه عام (Healy & Wahlen, 1999).

توضح الدراسات السابقة وجود دوافع قوية لدى كل من المديرين وحملة الأسهم لإدارة الأرباح، تحديداً بهدف تحقيق أو تجاوز المؤشرات القياسية الأساسية للأرباح (Graham et al., 2005; Degeorge et al., 1999; Dye, 1988). حيث تشمل تلك الدوافع أهداف متعلقة بسوق رأس المال، وبال عقود، وأهداف سياسية (Graham et al., 2005; Dechow & Shiner, 2000; DeFond & Jiambalvo, 1994).

وتوجد العديد الآليات التي يمكن من خلالها إدارة الأرباح، والتي وردت بالدراسات السابقة، ومن أهمها:

- **تمهيد الدخل Income Smoothing:** يعتبر تمهيد الدخل تلاعب متعمد بتوقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المعلنه بهدف تحقيق مستوى ثابت/مستقر من الدخل (Fudenberg & Tirole, 1995). وغالباً ما يتزامن مع تمهيد الدخل ممارسات تسعى لتجنب تناقص الأرباح والخسائر الضئيلة. حيث يستخدم تمهيد الدخل في إظهار نموذج مستمر من الزيادة البسيطة في الأرباح (Burgstahler & Dichev, 1997).
- **تسريع الاعتراف بالإيراد Accelerating Revenue Recognition:** يتم تسريع الاعتراف بالإيراد عن طريق تسجيل الإيراد قبل اكتسابه فعلاً (Sevin & Schroeder, 2005).
- **مصروفات "الغسيل الكبير" Big Bath Charges:** يقصد بمصروفات الغسيل الكبير المبالغة في تسجيل المصروفات في الفترات التي تكون فيها الأرباح بالفعل دون المؤشرات القياسية الأساسية للأرباح. حيث ينجم عن مصروفات الغسيل الكبير تسجيل مصروفات اقل في الفترات

المستقبلية التالية، وبالتالي تحسين مستويات الأرباح المستقبلية المعلنة مع تخفيض في درجة التغير/التقلب فيها (Jordan & Clark, 2004;) (Walsh et al., 1991).

• الاجتهاد في وضع التقديرات المحاسبية Discretion in Accounting Estimates: يشير الاجتهاد في وضع التقديرات المحاسبية إلى نطاق الحرية المسموح بها للمديرين في تحديد مقدار المصروف المقدر (مثل الديون المشكوك في تحصيلها، ونفقات البحوث والتطوير، وخسائر الهبوط في قيمة الأصل) الذي يتم الاعتراف به، وذلك في حدود ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة بوجه عام (GAAP).

• الحرية في اختيار السياسات المحاسبية Discretion in Accounting Method Choices: تشير الحرية في اختيار السياسات المحاسبية إلى نطاق الحرية المسموح بها للمديرين في الاختيار من بين الطرق/السياسات المحاسبية البديلة (مثل طرق الإهلاك)، وذلك في حدود ما تسمح به GAAP (Heflin et al., 2002).

٢. مشكلة البحث

تتطلب دراسة إدارة الأرباح القائمة علي اثر الاستحقاق المحاسبي وجودة الأرباح بوجه عام تفهم جيد لطبيعة وخصائص اثر الاستحقاق المحاسبي. وبالرغم من كشف الدراسات السابقة عن خصائص المتوسط الحسابي Mean لأثر الاستحقاق بشكل تفصيلي، فإنه لم يتم التركيز علي خصائص التغير في اثر الاستحقاق المحاسبي. حيث يتمثل الغرض الأساسي من الدراسة في تفهم كيفية اختلاف التغير في اثر الاستحقاق المحاسبي من شركة لأخرى ومن فترة لأخرى، وتحديد ماهية خصائص الشركة وطبيعة بيئة الإفصاح ذات العلاقة بالتغير في اثر الاستحقاق، وتوضيح كيف أن تحليل التغير في اثر الاستحقاق يمكن أن يضيف ويساهم في المعرفة المتعلقة بإدارة الأرباح.

يمكن تصنيف معظم الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الأرباح كدراسات موقفية Event Studies، والتي تهدف إلى توضيح كيفية قيام الشركات بإدارة الأرباح في اتجاه محدد نتيجة لظهور دوافع خاصة في ظل مواقف معينة. حيث تركز تلك الدراسات علي التغيرات الموجهة في اثر الاستحقاق المحاسبي، مع تصميم تلك الدراسات بحيث تركز علي خصائص المتوسط الحسابي لأثر الاستحقاق. وقد تم استخدام نماذج شائعة لقياس متوسط اثر الاستحقاق، مثل نموذج Jones (1991)، بشكل واسع في الدراسات الموقفية لفصل اثر الاستحقاق الاختياري عن اثر الاستحقاق غير الاختياري. تتميز تلك الدراسات بمحاولة اكتشاف مدي جوهرية الإحصائية - T: متوسط اثر الاستحقاق (الاختياري) المرتبط بموقف معين مقسوم علي عدد الانحرافات المعيارية. وفي حين تركز تلك الدراسات علي البسط (بالرغم من ضرورة استخدامها للمقام أيضا)، تركز الدراسة الحالية علي المقام، التغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي.

٣. هدف البحث:

يسعي الباحث لدراسة العوامل الاقتصادية، بهدف تحديد مدي جوهرية تأثيرها النسبي علي الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح. حيث تتمثل المتغيرات الاقتصادية المفترض ارتباطها بدرجة التغيرات في اثر الاستحقاق في مجموعة معينة من خصائص الشركة، وأيضا في طبيعة إفصاحات الشركة. وبالإضافة للعوامل الاقتصادية الواردة بدراسة (Gu et al., 2005)، توجد عوامل اقتصادية أخرى تم إضافتها لتلك الدراسة. حيث تم محاكاة دراسة (Gu et al., 2005) في دراسة العوامل الاقتصادية التالية:

- حجم الشركة Size: يوضح (Gu et al., 2005) أن حجم الشركة يعتبر احد أهم خصائص الشركة تأثيراً علي ممارسات إدارة الأرباح. حيث تتمتع الشركات كبيرة الحجم أكثر بمزايا وفورات الحجم الاقتصادي، كما تميل تلك الشركات إلي التنوع مع العمل في قطاعات تجارية

مختلفة تعوض بعضها البعض. لذلك تتوقع دراسة (Gu et al., 2005) وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة والتغيرات في اثر الاستحقاق.

• الرفع المالي Leverage: يوضح (Watts & Zimmerman, 1986) انه كلما زادت نسبة الدين/حقوق الملكية، كلما زاد احتمال اختيار المديرين لإجراءات تهدف لزيادة الدخل. حيث يدفع مستوي الديون المرتفع الشركات إلي ممارسة إدارة الأرباح صعوداً بهدف تجنب العجز الفني عن السداد (Defond & Jambalvo, 1994)، أو هبوطاً بهدف تيسير إعادة التفاوض حول شروط عقود الدين (DeAngelo et al., 1994). تفترض دراسة (Gu et al., 2005) وجود علاقة ايجابية بين نسبة الرفع المالي والتغيرات في اثر الاستحقاق.

• دورة العمليات Operating Cycle: توضح دراسة (Dechow, 1994) أن طول دورة العمليات للشركة يعتبر محدد لدرجة التغيرات في رأس المال العامل. ففي حالة طول دورة العمليات، تحتاج الشركة إلي إجراء تغييرات كبيرة علي مستوي رأس المال العامل. حيث تعتبر التدفقات النقدية المحققة مؤشر ضعيف عن الأداء الاقتصادي للشركة. لذلك، قد يتم استخدام اثر الاستحقاق بشكل مكثف بهدف تقليص المشاكل المتعلقة بالتوقيت وبالمقابلة. وتفترض دراسة (Gu et al., 2005) انه كلما زاد طول دورة العمليات للشركة، كلما زاد التغيرات في اثر الاستحقاق.

• معدل النمو Growth: يتأثر معدل النمو بمجموعة من العوامل الخارجية أو الداخلية. فقد كشفت دراسة (Teoh et al., 1998) عن ممارسات ضخمة لإدارة الأرباح، وذلك من خلال استخدام اثر الاستحقاق وذلك عند قيام الشركات بزيادة رأس المال سواء من خلال عمليات الاكتتاب العام أو بسبب التغيرات الموسمية في أسعار سوق الأسهم (عوامل خارجية). لذلك، تفترض دراسة (Gu et al., 2005) انه كلما زاد معدل نمو الشركة، ازداد التغيرات في اثر الاستحقاق.

• الأرباح السالبة (الخسائر): طبقاً لدراسة (Hayn, 1995)، تشمل الخسائر علي عناصر استثنائية مؤقتة أكثر من الأرباح، ويرجع ذلك لفشل سياسات الشركة أو لتطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي بشكل متسدد. حيث تتشأ تلك العناصر الاستثنائية المؤقتة نتيجة لأثر الاستحقاق. ففي حالة الشركات المتوقع تحقيقها لخسائر، تزداد درجة التشتت في توقعات المحللين الماليين، كما تزداد أخطاء التنبؤ والتوقع. لذلك، تفترض دراسة (Gu et al., 2005) زيادة درجة التغير في اثر الاستحقاق في سنوات الخسائر بشكل اكبر منه في سنوات الأرباح.

• القيد بالبورصة: طبقاً لدراسة (Gu et al., 2005)، عاداً ما تكون الشركات المقيدة في البورصة أكثر ضخامة من الشركات غير المقيدة بالبورصة، كما يكون لديها عدد اكبر من المستثمرين المؤسسين ومن المحللين الماليين الذي يتابعوا وقيموا أنشطتها. تفترض دراسة (Gu et al., 2005) انخفاض معدل التغير في اثر الاستحقاق للشركات المقيدة بالمقارنة بالشركات غير المقيدة بالبورصة.

• نوع الصناعة: توضح دراسة (Gu et al., 2005) اختلاف الإجراءات والخيارات المحاسبية للمديرين من صناعة إلي أخرى. حيث تتميز الشركات الصناعية والتجارية بأرصدة كبيرة من المخزون وحسابات العملاء، مما يمكنها بسهولة من إدارة الأرباح، وذلك من خلال الإجراءات المتعلقة بتقييم المخزون وتكوين المخصصات والاحتياطات. كما تعتبر المتغيرات المالية أكثر عرضة للتقلب والتغير في بعض القطاعات (مثل قطاع الخدمات)، والذي يمكن من إخفاء ممارسات أكثر لإدارة الأرباح بالمقارنة بالقطاعات الأخرى. حيث تفترض دراسة (Gu et al., 2005) ارتفاع معدل التغير في اثر الاستحقاق في الشركات الصناعية والتجارية، وذلك بسبب سهولة ممارسة أنشطة إدارة الأرباح عند تقييم المخزون وتكوين مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.

بالإضافة لذلك، فقد تم إضافة العوامل الاقتصادية التالية للدراسة بهدف فحص تأثيرها علي التغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي، حيث لم تتناول دراسة (Gu et al., 2005) تلك العوامل الاقتصادية. وقد تم إضافة تلك العوامل الاقتصادية باعتبارها عوامل محفزة للتورط في ممارسات لإدارة الأرباح، كما ذكر سلفاً بالدراسات السابقة:

- نسبة السعر/القيمة الدفترية: تدعم الدراسات السابقة (Amat et al., 1999) تحديد قيمة الشركة في السوق بناءً علي سعر أسهمها، والذي له تأثير مباشر علي نسبة السعر/القيمة الدفترية. لذلك، توجد دوافع للتورط في ممارسات لإدارة الأرباح بهدف رفع القيمة السوقية لأسهم الشركة وبالتالي زيادة نسبة السعر/القيمة الدفترية. لذلك، تفترض الدراسة الحالية وجود علاقة سلبية بين نسبة السعر/القيمة الدفترية ومعدل التغيرات في اثر الاستحقاق.

- التغير في سعر السهم في تاريخ الميزانية: يمثل التغير في سعر السهم من تاريخ الميزانية في السنة السابقة إلي تاريخ الميزانية في الفترة الحالية. حيث تدعم الدراسات السابقة (Amat et al., 1999) تحديد قيمة الشركة في السوق بناءً علي سعر أسهمها. لذلك، توجد دوافع لممارسة إدارة الأرباح بهدف زيادة القيمة السوقية لأسهم الشركة. في ضوء ذلك، تفترض الدراسة وجود علاقة عكسية بين التغير في سعر السهم في تاريخ الميزانية ومعدل التغيرات في اثر الاستحقاق.

- التغير في التوزيعات النقدية: يمثل التغير في التوزيعات النقدية من الفترة السابقة إلي الفترة الحالية. طبقاً لدراسة (Giroux & Wiggins, 1984)، يعتبر عدم القدرة علي سداد توزيعات احد المؤشرات علي فشل النشاط. حيث تفترض الدراسة وجود علاقة ايجابية بين التغير في التوزيعات النقدية ومعدل التغيرات في اثر الاستحقاق.

في ضوء ذلك يمكن تلخيص سؤال البحث فيما يلي: ما مدى وطبيعة العلاقة بين حجم الشركة ومعدل الرفع المالي وطول دورة العمليات ومعدل النمو في الأصول وحجم الأرباح السلبية وقيد الشركة بالبورصة ونسبة الصناعة ونسبة السعر/القيمة الدفترية والتغير في سعر السهم في تاريخ الميزانية والتغير في التوزيعات النقدية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية؟

٤. أهمية البحث:

توجد العديد من الأسباب التي تبرز أهمية دراسة التغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي. أولاً، يعتبر التغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي مقياس ملائم للمساحة الطبيعية لحرية الاختيار المحاسبي والمستغلة من قبل المديرين. حيث تعتبر الإحصائية-T جوهرية فقط عندما ينحرف البسط عن المقام بمستوي معين. ويعني ذلك انه يمكن أن نعزو إدارة الأرباح إلي موقف/ظرف معين فقط عندما يكون اثر الاستحقاق المرتبط بالموقف أو الظرف المعين يزيد عن المساحة الطبيعية المتاحة لممارسة حرية الاختيار المحاسبي بشكل مستقل عن أي مواقف/ظروف معينة. بالإضافة لذلك، توجد علاقة طردية بين المقام والمساحة الكلية المتاحة لممارسة المديرين لحرية الاختيار المحاسبي، ذلك انه كلما زاد المقام كلما أمكن زيادة البسط بشكل نسبي وذلك قبل إمكانية اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح الجوهرية المرتبطة بظرف/موقف معين. لذلك، يوجد للمقام مغزى اقتصادي يختلف عن البسط، كما يمكن استخدامه في الغالب كمقياس مباشر لجودة الأرباح (Gu et al., 2005). كما يعتبر ذلك المقياس مفيد تحديداً في دراسة الكيفية التي تؤثر بها العوامل المؤسسية، مثل حوكمة الشركات، والرقابة الخارجية، وجودة عملية المراجعة، والسياسات الاقتصادية المتبعة، علي مساحة حرية الاختيار المحاسبي المتاحة للمديرين وذلك في ظل الظروف الطبيعية. فيمكن استخدام التغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي في فحص ادعاءات مثل "زيادة حجم

ممارسات إدارة الأرباح، عندما تكون الدوافع والحوافز الاقتصادية حاضرة، مع إمكانية إدارة اثر الاستحقاق المحاسبي في أي اتجاه.

ثانياً، يوجد للتغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي استخدامات مباشرة في الدراسات الموقفية القائمة علي فحص التغير في متوسط اثر الاستحقاق. حيث يتضح من الدراسة توقف التغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي علي العديد من العوامل الاقتصادية، كما انه يختلف من شركة إلي أخرى، بمعنى أن اثر الاستحقاق يعتبر متغير التفاوت. فعند احتساب الإحصائية-T لأثر الاستحقاق المحاسبي المرتبط بموقف أو حدث معين، يجب تخصيص وإفراد الانحراف المعياري المستخدم كمقام علي المشاهدات المختلفة. حيث تفترض الدراسات السابقة تماثل التفاوت Homoscedasticity عبر المشاهدات المختلفة، وتقوم باحتساب الإحصائية-T باستخدام متوسط تقدير الانحراف المعياري. فيمكن أن يترتب علي ذلك ظهور الأخطاء من النوع الأول ومن النوع الثاني عند اكتشاف إدارة الأرباح في ظل الدراسات الموقفية. في ضوء ذلك، تسعى الدراسة الحالية لاختبار هل وكيف يختلف التغير في اثر الاستحقاق نتيجة لاختلاف العوامل الاقتصادية.

ثالثاً، يمكن الاستفادة من دراسة التغيرات في اثر الاستحقاق في بعض حالات إدارة الأرباح التي لا تكون كلها في اتجاه واحد. علي سبيل المثال، اعتقد (Pourciau, 1993) أن الإدارة الجديدة تميل إلي إدارة الأرباح هبوطاً، بهدف عمل غسل كبير "Big bath"، وذلك في السنة التي يحدث بها تغيير غير روتيني للإدارة القائمة. وبالرغم من ذلك، اعتبر الباحث الدليل علي ذلك ضعيف جداً، حيث كشفت نتائج التحليل عن وسيط حسابي سلبي لأثر الاستحقاق غير المتوقع ومتوسط حسابي موجب. فمن الممكن أن يقوم المدراء الجدد بالتلاعب بالأرباح صعوداً حتى يثبتوا قدرتهم علي تحقيق تغيير ايجابي سريع. بالمثل في ظل عقود التعويضات والمكافآت القائمة علي الأرقام المحاسبية، قد يقوم المديرين بإدارة الأرباح إما هبوطاً أو صعوداً

بهدف تعظيم مكافأاتهم (Healy, 1985). في مثل تلك الحالات، تمكن دراسة التغيرات في اثر الاستحقاق من تحليل أسباب إدارة الأرباح صعوداً أو هبوطاً كما أنها توفر اختبارات أكثر قوة.

٥. الدراسات السابقة

يقدم هذا الجزء تحليل للنماذج المختلفة لإدارة الأرباح EM وثيقة الصلة بتلك الدراسة. حيث تم تنظيم هذا الجزء كما يلي: الدوافع لممارسة إدارة الأرباح، والمؤشرات القياسية لإدارة الأرباح، وتمهيد الدخل Income Smoothing، والتلاعب بالأرباح، والنماذج المستخدمة في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، واثر الاستحقاق قصير وطويل الأجل.

٥-١ الدوافع لممارسة إدارة الإرباح

توجد العديد من الدوافع التي تحث المديرين علي إدارة الأرباح، وتحديدًا في اتجاه المؤشرات القياسية الأساسية للأرباح. لذلك، تكتسب قضية إدارة الأرباح أهمية خاصة من قبل الباحثين والجهات الرقابية/النظامية. حيث توجد دوافع قوية توجه ليس فقط المديرين لإدارة الأرباح، ولكن أيضا المساهمين للسماح للمديرين بإدارة الأرباح. تشمل تلك الدوافع أهداف متعلقة بسوق رأس المال، وبال عقود، وأهداف سياسية.

٥-١-١ دوافع المساهمين

طبقاً لدراسة (Dye, 1988)، قد يرغب المساهمون في قيام المديرين بممارسات لإدارة الأرباح لسببين: سبب داخلي وسبب خارجي. ينبع السبب الداخلي لإدارة الأرباح من تشجيع المساهمين للإدارة علي اختيار السياسات والإجراءات واتخاذ القرارات المرغوبة من قبل المساهمين (توافق الأهداف). حيث يعتبر المساهمون إدارة الأرباح تكلفة لازمة لتحقيق هذا التوافق في الأهداف. بينما ينبع السبب الخارجي لإدارة الأرباح من رغبة

المساهمين في تعديل نظرة المستثمر المحتمل لقيمة الشركة، وفي الحصول علي شروط تعاقدية أفضل مع الشركات الأخرى.

٥-١-٢ دوافع متعلقة بسوق رأس المال

تشمل الدوافع لإدارة الأرباح والمتعلقة بسوق رأس المال الرغبة في تحسين شكل القوائم المالية قبل الاكتتاب العام في أسهم الشركة والرغبة في تجنب هبوط الأسعار في سوق الأسهم (Bartov et al., 2002; Healy & Wahlen, 1999). حيث توفر الدراسات السابقة الكثير من الأدلة علي مكافأة سوق الأسهم للشركات التي لها تاريخ طويل في إدارة الأرباح. فقد كشفت دراسة (Barth et al., 1999) مكافأة السوق للشركات التي تعلن عن سلسلة من الزيادات في الأرباح، وذلك من خلال ارتفاع نسب السعر إلي الأرباح (PE)؛ كما اكتشف الباحثون زيادة نسب السعر إلي الأرباح (PE) مع طول فترة الزيادات المتواصلة في الأرباح. كشفت الدراسة أيضا عن تناقص نسب PE بشكل كبير في حالة كون سلسلة الزيادات في الأرباح متقطعة وغير متصلة. حيث توضح دراسة (DeAngelo et al., 1996) أن الشركات التي تعاني من سلسلة متقطعة من الزيادات في الأرباح تعاقب من قبل سوق الأسهم في السنة التي لا تحقق فيها زيادة في الأرباح بنقص يبلغ متوسطه ١٤% في عائد أسهمها. في نفس الصدد، توفر دراسة (Burgstahler & Dichev, 1997) دليل علي مكافأة سوق الأسهم للشركات التي تحقق سلسلة طويلة ومتصلة من الزيادات في الأرباح.

كما توفر الدراسات السابقة دليل علي قيام الشركات بالتلاعب في الأرباح بهدف تجنب الإعلان عن خسائر. حيث برهنت بعض الدراسات (Hayn, 1995; Burgstahler & Dichev, 1997) عن وجود عدد أكبر من المتوقع من الشركات التي تعلن عن أرباح تتجاوز الصفر، وذلك بافتراض خضوع الشركات للتوزيع الطبيعي. حيث خلصت كلا الدراستين

الانخفاضات في الأرباح أو مع الفشل في تحقيق المؤشرات القياسية للأرباح. فطبقاً لتصورات المدراء الماليين، يفترض السوق قدرة معظم الشركات على تحسين الأرباح بشكل كافي لتحقيق أو تجاوز المؤشرات القياسية، ويعتبر الفشل في القيام بذلك مؤشر عن وجود خلل ومشاكل خطيرة تعاني منها الشركة. لذلك، يشعر المدراء الماليين بمسئوليتهم عن ضمان تمهيد سلسلة متصلة من الزيادات في الأرباح (Graham et al., 2005).

٥-١-٣ الدوافع المرتبطة بالعقود

تشمل الدوافع لإدارة الأرباح والمتعلقة بالعقود الرغبة في زيادة المكافآت والتعويضات الإدارية وزيادة الأمان الوظيفي والرغبة في تجنب الإخلال بشروط عقود الدين (Healy & Wahlen, 1999).

يمكن للمديرين في الشركات الضخمة الحصول على مكافآت ضخمة، والتي تمثل لهم دافع قوي لإدارة الأرباح بهدف استيفاء تكاليفات التعاقد وتحقيق المؤشرات القياسية الأساسية للأرباح. حيث توفر العديد من الدراسات أدلة ترجح قيام المديرين بإدارة الأرباح في حالة ارتباط مكافآتهم بمستوي الأرباح المعلنة (Guidry et al., 1999; Healy, 1985; Holthausen et al., 1995). فينظر إلي عقود حق شراء الأسهم، والتي تعتبر وسيلة لمنح المديرين المكافآت، باعتبارها آلية فعالة لتحقيق التوافق بين أهداف المديرين والمساهمين (Bartov & Mohanvam, 2004). حيث أصبحت حقوق شراء الأسهم البند الأكثر أهمية للمكافآت الإدارية (Gaver, 2003, p. 583). بالرغم من ذلك، فقد كشفت دراسة (Bartov & Mohanvam, 2004) عن قيام المديرين بإدارة الأرباح بشكل انتهائي بهدف ضمان الوصول إلي أفضل النتائج التي تحقق مصلحتهم الذاتية عند ممارسة حقوق الشراء. وتتمثل احد مداخل إدارة الأرباح المستخدمة لهذا الغرض في التلاعب بالأرباح المعلنة هبوطاً. حيث ينجم عن إدارة الأرباح هبوطاً، قبل تاريخ ممارسة حقوق شراء الأسهم، انخفاض مؤقت في سعر

السهم، وبالتالي سعر منخفض لممارسة حق شراء الأسهم (Baker et al., 2003). فقد برهنت دراسة (Bergstresser & Philippon, 2006) علي استخدام اثر الاستحقاق الاختياري في التلاعب بالأرباح المعلنة بشكل شائع في الشركات التي ترتبط فيها مكافآت وتعويضات المديرين التنفيذيين بقيمة السهم وحقوق شراء الأسهم.

وفي نفس الصدد، كشفت دراسة (Heflin et al., 2002) عن استخدام المديرين لآليات تمهيد الدخل والحرية في اختيار السياسات المحاسبية بهدف زيادة المكافآت الإدارية. كما برهنت دراسة (Dechow & Sloan, 1991) علي قيام المديرين الماليين في الغالب بزيادة الأرباح المعلنة من خلال تخفيض نفقات البحوث والتطوير في السنوات الأخيرة من تعاقدهم مع الشركة. حيث تكون الدوافع لتحسين الأرباح قوية في السنوات الأخيرة من تعاقد المديرين مع الشركة بهدف ليس فقط زيادة احتمال استيفاء المتطلبات الضرورية للحصول علي المكافآت الإدارية، ولكن أيضا تقليص احتمال إنهاء خدمتهم في الشركة. وخلال المسح الذي قام به (Graham et al., 2005)، اعترف المديرين الماليين ممن شملهم الاستبيان بان السيرة الذاتية والسمعة المهنية الخارجية تعتبر مهمة جداً، وتعتبر دافع قوي لإدارة الأرباح. بالرغم من ذلك، وعلي خلاف ما ورد بالدراسات السابقة، فقد ادعي هؤلاء المديرين الماليين بان عقود المكافآت ذاتها لا تعد دافع قوي لإدارة الأرباح.

يحمي الدائنون مصالحهم من خلال تضمين عقود الدين قيود تهدف إلى تقليص قدرة الإدارة علي زيادة أرباح المساهمين علي حساب الدائنين. فقد تحد تلك القيود من سداد مبالغ كبيرة كتوزيعات، أو تضع غطاء للفائدة، أو تتطلب نسب معينة للديون إلي حقوق الملكية. وتعتبر القيود علي مدفوعات التوزيعات من أسهل القيود التي يمكن الإذعان لها، حيث تستطيع الشركة بكل بساطة تقليص مدفوعات التوزيعات عند الضرورة. لذلك، توفر

الدراسات السابقة أدلة ضعيفة علي ممارسة إدارة الأرباح بهدف الإذعان لتقيد مدفوعات التوزيعات (Healy & Palepu, 1990; DeAngelo et al., 1994). في المقابل، تواجه الشركات صعوبات كبيرة في محاولة تجنب الإخلال بالأنواع الأخرى من عقود الدين. حيث توضح دراسة (Heflin et al. 2002) قيام المديرين بممارسة إدارة الأرباح بهدف استيفاء الالتزامات التعاقدية من خلال استغلال الحرية المتاحة في اختيار السياسات المحاسبية. كما قام (DeFond & Jiambalvo, 1994) بإجراء دراسة علي عينة من الشركات التي أخلت بعقود الدين. حيث كشفت تلك الدراسة عن وجود أدلة علي ممارسات لإدارة الأرباح بهدف زيادة الأرباح في الفترات التي تسبق مباشرة حدوث إخلال بعقود الدين.

٥-١-٤ الدوافع السياسية

تشمل الدوافع السياسية لإدارة الأرباح الرغبة في تقليص تكلفة الإذعان للوائح والقوانين المنظمة، أو زيادة العائد نتيجة الإذعان لتلك اللوائح والقوانين (Healy & Wahlen, 1999). فقد قام (Watts & Zimmerman, 1978) بصياغة ما يسمى "بفرض التكلفة السياسية"، ويركز بشكل أساسي علي وجود دافع قوي، لدي الشركات التي تواجه احتمال لتدخل الجهات الحكومية، لإدارة الأرباح هبوطاً بهدف تجنب التكاليف المرتبطة بهذا التدخل. حيث خلص Watts & Zimmerman لوجود تأثير كبير لارتفاع تكلفة آليات الرقابة علي السعر علي كلا من الأرباح والتدفقات النقدية، وبالتالي وجود دوافع قوية لإدارة الأرباح. حيث كشفت دراسة (Navissi, 1999) عن قيام الشركات الصناعية في نيوزلندا بإدارة الأرباح بهدف تقليص التأثير الناجم عن مجموعتين من اللوائح والقوانين المنظمة للسعر والتي تم إصدارها خلال ١٩٧١ و ١٩٧٢. وطبقاً لدراسة (Jones, 1991)، تقوم الشركات بإدارة الأرباح هبوطاً بهدف تقليص احتمال خضوعها لدراسة مدي حاجة الشركة لإعانة الاستيراد. كما كشفت دراسة

(Cahan *et al.*, 1997) عن قيام الشركات الكيماوية الأمريكية بالتلاعب بأثر الاستحقاق المخفض للإيراد بهدف تقليص الأرباح، وذلك لتجنب التكاليف المرتبطة بقانون حماية البيئة لسنة ١٩٨٠.

٥-٢ المؤشرات القياسية لإدارة الأرباح

اهتمت العديد من الدراسات السابقة باكتشاف طرق إدارة الأرباح التي يتم استخدامها لإشباع الدوافع سالفة الذكر. فقد خلصت دراسة (Degeorge *et al.*, 1999) إلي أن الأرباح يتم إدارتها بحيث تتجاوز مستويات معينة. وقد قدم الباحثون أدلة علي وجود ثلاث مستويات رئيسية في شكل هرمي: (١) تحقيق ربحية موجبة للسهم (الأكثر أهمية)، (٢) تجاوز أرباح الفترة السابقة، (٣) تجاوز توقعات المحللين الماليين (الأقل أهمية). ويعني التسلسل الهرمي في تلك الحالة أن المؤشر القياسي الأول يتمثل في تحقيق ربحية موجبة للسهم. وعند استيفاء المؤشر القياسي الأول، يتمثل المؤشر القياسي الثاني في تجاوز أرباح الفترة السابقة. وأخيراً، عند استيفاء المؤشر القياسي الثاني، يتمثل المؤشر القياسي الثالث في تجاوز توقعات المحللين الماليين. حيث يوضح الباحث تركيز جهود الإدارة علي تحقيق تلك المستويات بسبب اهتمام مجموعات المصالح المهمة بأداء الشركة (مثل البنوك، والمستثمرون، والمحللون الماليون، الخ) بتلك المستويات.

طبقاً لدراسة (Graham *et al.*, 2005)، يؤكد المدراء الماليون علي أن تحقيق أو تجاوز المؤشرات القياسية للإرباح له أولية كبيرة من وجهة نظرهم. حيث ينظر المدراء الماليون للأرباح، بالمقارنة بالتدفقات النقدية والمؤشرات المالية الأخرى، باعتبارها أهم مؤشر لقياس أداء الشركة، وذلك لكونها المؤشر الذي يحظى باهتمام السوق. كما تتمثل المؤشرات القياسية للأرباح والتي يوليها المدراء الماليون أهمية كبيرة في "الأرباح ربع السنوية لنفس الربع في السنة السابقة" و"توقعات المحللين الماليين" (p.5).

وفي نفس الصدد، خلصت دراسة (Dechow & Shinner, 2000) إلى "أن الإمام بدوافع الإدارة يعد أمر ضروري لفهم رغبة الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح" (p.248). لذلك، يرجح الباحثان قيام الشركات التي تتجاوز المؤشرات القياسية بممارسة إدارة الأرباح. نتيجة لذلك، ينظر للشركات التي نجحت بالكاد في تحقيق المؤشر القياسي بنظرة شك وريبة، بينما يرجح عدم قيام الشركات التي فشلت في تحقيق المؤشر القياسي أو تجاوزه بهامش كبير بممارسة إدارة الأرباح.

ركزت معظم الدراسات المتعلقة باكتشاف ممارسات إدارة الأرباح على التلاعب بأثر الاستحقاق. فقد كشفت دراسة (Roychowdury, 2006) عن قيام الشركات بالتلاعب بالأنشطة التشغيلية بهدف تجنب الإعلان عن خسائر أو بهدف تحقيق توقعات المحللين الماليين. حيث تتمثل الأنشطة التشغيلية في "منح خصومات نقدية بهدف تحقيق زيادة مؤقتة في المبيعات، وتقليص حجم النفقات الاختيارية بهذه تحسين هامش الربح (Roychowdury, 2006). كما كشفت دراسة (Marquardt & Weidman, 2004) عن قيام الشركات بتعجيل الاعتراف بالإيراد قبل الإعلان عن الاكتتاب العام في الأسهم، وتأجيل الاعتراف بالإيراد قبل ممارسة الإدارة لحقوق شراء الأسهم.

برهنت دراسة (Burgstahler & Dichev, 1997) على إمكانية اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح التي تهدف إلى تجنب تناقص الأرباح أو تحقيق خسائر، وذلك عند إجراء تحليل لتوزيع قطاع عرضي للأرباح Cross-Sectional distributional Analysis. حيث كشفت الدراسة عن حالات شاذة، تحدث في نطاق ضيق جداً، تدور فيها الأرباح المعلنة حول المؤشر القياسي، على سبيل المثال، الأرباح تعادل صفر أو تعادل أرباح الفترة السابقة. حيث يكون عدد تلك الحالات الشاذة منخفض بشكل غير عادي مباشراً تحت المؤشر القياسي، ومرتفع بشكل غير عادي عند أو

مباشراً فوق المؤشر القياسي. كما قامت دراسات أخرى (Burgstahler & Dichev, 1997; Altamuro et al., 2005) باحتساب متوسط عدد الشركات ضمن الفئة التي تقع تحت المؤشر القياسي مباشراً أو ضمن الفئة التي تقع فوق المؤشر القياسي مباشراً، وذلك في ظل غياب ممارسات إدارة الأرباح. فإذا اختلف العدد الفعلي للشركات التي تقع ضمن الفئة بشكل جوهري عن العدد المتوقع، يكون هناك شك في وجود ممارسات لإدارة الأرباح.

٣-٥ تمهيد الدخل Income Smoothing

ركزت الدراسات السابقة لإدارة الأرباح علي موضوع تمهيد الدخل. فطبقاً لدراسة (Gordon et al., 1966)، تسعى الإدارة لتعظيم مصالحها الخاصة، وأفضل وسيلة لتحقيق ذلك تتمثل في إظهار وجود معدل نمو ثابت في الأرباح. حيث تؤسس الدراسة آلية الإدارة لتمهيد الدخل علي الفروض التالية: (١) تعظيم المديرين لمصالحهم الخاصة؛ (٢) إمكانية قياس مخاطر السوق من خلال مدي التقلبات في الدخل والقدرة التنبؤية للأرباح؛ (٣) تحديد قيمة حقوق الملكية بناء علي نسبة مدفوعات التوزيعات المخصصة؛ (٤) ارتباط مصالح الإدارة بقيمة أسهم الشركة. حيث قام (Gordon et al., 1966) باختبار فرضية نزعة الإدارة لتقليص مدي التغيرات في الأرباح والتدفقات النقدية بهدف تقليص مخاطر امتلاك الأسهم. كما كشفت دراسة (Barnes et al., 1975) عن تورط المديرين في ممارسات لتمهيد الدخل بهدف تحسين القدرة التنبؤية للأرباح.

يوضح (Lambert, 1984) قيام ممارسات إدارة الأرباح علي افتراض ضمني يتمثل في قدرة الإدارة علي خداع حملة الأسهم الحاليين والمحتملين وذلك من خلال الإجراءات المحاسبية المرتبطة بتمهيد الدخل. حيث تعتمد تلك النظرة علي افتراض عدم إلمام المستثمرين بالإجراءات

المحاسبية بصورة كافية تمكنهم من التمييز بين الزيادة الحقيقية في الأرباح والزيادة الناتجة عن الاختيارات المحاسبية الاختيارية التي تقوم بها الإدارة.

وفي نفس الصدد، توصل (Trueman & Titman, 1988) إلى عدد مختلف من الفروض لتفسير سبب تفضيل المستثمرين للشكل الممهد للأرباح. حيث يعتقد الباحثان أن استخدام تمهيد الدخل يكون بهدف تقليص التوقعات بحدوث الإفلاس أو الأزمات المالية. ويعتمد هذا التفسير على افتراض أن التقلبات في الأرباح تعتبر مؤشر لمخاطر الإفلاس. حيث تؤثر مخاطر الإفلاس الظاهرة بدورها على سعر السوق لمديونية وحقوق ملكية الشركة. نتيجة لذلك، يخلص (Trueman & Titman, 1988) إلى تفضيل حملة أسهم الشركة لنموذج الأرباح المستقر، حيث يترتب على تقليص احتمال التعرض لمخاطر الإفلاس انخفاض تكلفة رأس مال الشركة، والتأثير الإيجابي على شروط التعاقد بين الشركة وعملائها ومورديها والموظفين بالشركة.

قام (Beattie et al., 1994) بإجراء دراسة على 163 شركة بالمملكة المتحدة، بهدف اكتشاف ممارسات تمهيد الدخل من خلال استخدام الإدارة للبنود الاستثنائية. حيث يفترض الباحثون أن الأرباح بعد الضرائب، وقبل البنود الاستثنائية، تعتبر رقم الدخل الذي توجد رغبة في تمهيده. فقد قام الباحثون بصياغة مؤشر تمهيد الدخل كدالة في التغيرات في الأرباح، ومخاطر السوق، ونسبة غطاء التوزيعات، وهيكل الملكية، وطبيعة الصناعة. وقد كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية بين تمهيد الدخل والتغيرات في الأرباح، وحصّة الإدارة في ملكية الشركة، وعن وجود علاقة عكسية بين تمهيد الدخل ونسبة غطاء التوزيعات والملكية الخارجية. بالإضافة لذلك، اتضح وجود علاقة إيجابية بين دوافع تمهيد الدخل وحجم البنود الاستثنائية وغير العادية النسبة لمستوي الأرباح المتوقعة. حيث توضح تلك النتائج إمكانية استخدام تمهيد الدخل في تقليص التقلبات في الأرباح على مدار عدد من الفترات.

أو خلال فترة زمنية واحدة، بحيث يتم الوصول إلي المستوى المتوقع للأرباح المعلنة، وذلك من خلال استخدام البنود الاستثنائية وغير العادية.

٥-٤ التلاعب بالأرباح Earnings Manipulation

تمكن مساحة الحرية أو المرونة المسموح بها في تطبيق GAAP من القيام بالعديد من الممارسات المحاسبية والتشغيلية التي تستهدف إدارة الأرباح، والمدفوعة بأهداف ودوافع خفية مختلفة. حيث لا تتسبب بعض الممارسات، مثل تمهيد الدخل علي مدار فترة زمنية طويلة الأجل أو الممارسات التي تشتمل علي مبالغ صغيرة، في مخاطر كبيرة لمستخدمي المعلومات المالية. يوضح (Bruns & Merchant, 1990) أن ممارسات إدارة الأرباح القائمة علي أغراض واعتبارات طويلة الأجل تعتبر ممارسات مقبولة. أما الممارسات الأخرى، مثل زيادة الأرباح قصيرة الأجل، أو تعجيل الإيرادات، أو تأجيل النفقات الاختيارية فإنها ذات أهداف قصيرة الأجل وقد تتسبب في احتمال تعرض مستخدمي المعلومات المالية لمخاطر قصيرة الأجل.

تشير الدراسات السابقة إلي ممارسات إدارة الأرباح والتقارير المالية المخادعة كأشكال فرعية للتلاعب بالأرباح (Dechow et al., 1995). حيث يشير كلا المصطلحين إلي الآليات التي يوظفها المديرون بشكل متعمد لتحقيق نتائج مرغوبة، عادة ما تكون مستوى مرغوب من الأرباح المعلنة. وبالرغم من ذلك، فإنها تختلف من حيث نوعية الأساليب المستخدمة أو كثافة توظيفها في تحقيق الأهداف المرغوبة. ففي حين تنشأ الآليات المتاحة لممارسة إدارة الأرباح من المرونة المتاحة في تطبيق GAAP، تشمل الأساليب المستخدمة في إعداد التقارير المالية المخادعة آليات تقع خارج نطاق GAAP. حيث يمكن أن يترتب عن الأساليب المستخدمة في ممارسة إدارة الأرباح ظهور أرصدة الميزانية العمومية أو قائمة الدخل بأكثر أو بأقل من قيمتها الحقيقية (Rosner, 2003). ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدارة

لتر الاستحقاق الاختياري، ولكن بدون تشويه للحقائق بشكل جوهري. عند تورط الإدارة في ممارسات للتلاعب بالأرباح، بهدف تحقيق نتائج معينة مع توقع استمرار وضع ما قصير الأجل، ومع استمرار ذلك الوضع بالفعل، فأنه يجب عكس أثر التلاعب والكشف عنه، أو زيادة حجم التلاعب. حيث تعتبر الزيادة في حجم التلاعب الحد الفاصل بين إدارة الأرباح والاحتيايل، حيث تتحول إدارة الأرباح إلي ممارسات احتيالية للتقرير المالي، وتكون النتيجة تعرض الشركة لازمة مالية ومن ثم الإفلاس.

تسعي الإدارة للتلاعب بالمعلومات المالية للعديد من الأسباب (Amat et al., 1999). فتستخدم الإدارة أساليب إدارة الأرباح قصيرة الأجل في تحسين القيمة السوقية لأسهم الشركة، أو في زيادة المكافآت والتعويضات الإدارية القائمة علي رقم الدخل. حيث تفضل الشركات بوجه عام التقرير عن اتجاه ثابت ومستقر للنمو في الأرباح، أكثر من الإعلان عن أرباح متقلبة مع سلسلة من الزيادات والانخفاضات الدراماتيكية. ويتم تحقيق ذلك من خلال تكوين احتياطات كبيرة غير ضرورية للالتزامات خلال سنوات الأداء الجيد، بحيث يمكن تخفيض تلك الاحتياطات، وبالتالي تحسين الأرباح المعلنة في سنوات الأداء الضعيف. ويتمثل السبب الأخر لممارسة إدارة الأرباح في تحقيق التوافق بين الأرباح المعلنة وتوقعات الإدارة والمحليين الماليين. فقد يساعد التلاعب بالمعلومات المالية في المحافظة علي أو تعزيز سعر سهم الشركة، وذلك من خلال جعل الشركة تبدو اقل عرضة للمخاطر. ويمكن ذلك الشركة من زيادة رأس المال من خلال إصدار إضافي للأسهم، و/أو بيع أسهمها في عمليات السيطرة، و/أو مقاومة عمليات السيطرة التي تخضع لها من قبل الشركات الأخرى. وعند ممارسة إدارة الأرباح بشكل مبالغ فيه، وطبقاً لما تسمح به المرونة المتاحة في تطبيق GAAP، فإنه يتم تشويه الصورة الحقيقية التي تقوم القوائم المالية بتوصيفها.

٥-٤-١ إدارة الأرباح القائمة على الإجراءات المحاسبية والتشغيلية

قد تكون ممارسة إدارة الأرباح ذات طبيعة محاسبية أو ذات طبيعة تشغيلية. علي سبيل المثال، تشتمل ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية علي تغيير الطريقة المحاسبية؛ أو زيادة الأرباح بهدف تحقيق الموازنة المستهدفة؛ أو تعديل التقديرات المحاسبية، والتي تشمل مخصصات الديون، والعمر الإنتاجي للأصول الخاضعة للإهلاك، ومعدل تقادم المخزون. حيث تعتبر إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية خرق لمبدأ المقابلة، والذي يقضي بالاعتراف بالمصروفات في نفس الفترة التي يتم فيها الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة. بينما تشمل ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة التشغيلية علي: تسريع معدل الإنتاج؛ تعجيل المبيعات؛ أو الاحتفاظ بكمية كبيرة من المخزون لن تظهر الحاجة لها إلا خلال السنة التالية.

يمكن ممارسة إدارة الأرباح من خلال تغيير الطرق والسياسات المحاسبية (Worthy, 1984)، مثل تغيير أساس تقييم المخزون، والتي يكون لها الأثر الأكبر والأكثر استمرارية علي الأرباح. كما يوفر تعديل التقديرات المحاسبية، مثل نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، إمكانية للتأثير الجوهرية في الأرباح. لذلك، يتطلب البيان رقم ٢٠ والصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية (APB) ضرورة الإفصاح ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عن التعديلات في التقديرات المحاسبية ذات الأثر الجوهرية علي القوائم المالية، حيث تتشابه تلك الإفصاحات مع تلك المطلوبة في حالة إجراء تغييرات في المبادئ المحاسبية. تتمثل الإلية الأخرى، والتي تستخدم من قبل المديرين في إدارة الأرباح، في توقيت تطبيق المبادئ المحاسبية الإلزامية (Lee, 2000). حيث يسمح FASB بمهلة زمنية طويلة للبدء في تطبيق المبادئ التي يقوم بتمريرها. وخلال تلك المهلة المسموح بها للتطبيق، يظل القرار المتعلق بتوقيت التطبيق اختياري، ويتأثر قرار التطبيق بدوافع المدير لإدارة الأرباح. وحيث أن إصدار المعايير من قبل FASB يكون مدعوم

بشكل جوهري من قبل SEC، فانه من غير المحتمل أن يترتب عن التطبيق المبكر لمعيار معين انتقاد من قبل الجهات النظامية أو الحكومية، أو من قبل الجمهور، بالمقارنة بما يمكن أن ينجم عن التغييرات في السياسات والتقديرات المحاسبية.

كما يمكن ممارسة إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية من خلال استخدام اثر الاستحقاق الاختياري (ق خ). حيث يصعب اكتشاف أو ملاحظة اثر الاستحقاق بالمقارنة بالتغيرات في المبادئ المحاسبية والتقديرات المحاسبية، بسبب عدم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية. لذلك، يوضح (Healy & Palepu, 1990) أن ممارسة إدارة الأرباح من خلال التلاعب بأثر الاستحقاق تعتبر أقل تكلفة بالنسبة للشركة. الخلاصة، يعتبر اكتشاف وملاحظة ممارسات المدير المتعلقة بالتلاعب بأثر الاستحقاق أكثر صعوبة بالمقارنة بالقرارات المتعلقة بالتغيرات في المبادئ المحاسبية والتقديرات المحاسبية والتطبيق المبكر للمبادئ المحاسبية الإلزامية. حيث يمكن التأثير علي أرصدة حسابات معينة بالميزانية العمومية من خلال التلاعب بأثر الاستحقاق، مثل أرصدة حسابات المدينين، والمخزون، والدائنين، وحسابات الأصول والالتزامات المستحقة الأخرى. وينعكس التأثير علي حسابات الميزانية العمومية بدورة علي حسابات الإيرادات والمصروفات. حيث تمكن البساطة التي تتصف بها محاسبة القيد المزدوج من ممارسة أنشطة إدارة الأرباح، كما تمكن تلك البساطة ذاتها من كشف المشكلة عند ممارسة تلك الأنشطة بشكل مستمر.

توجد آليات عديدة يستطيع المديرون من خلالها إدارة الأرباح بالاعتماد علي العمليات التشغيلية. فتمثل احدي تلك الطرق في منح العملاء خصم علي مشترياتهم في حالة قيامهم بالشراء قبل الفترة التي اعتادوا خلالها القيام بالشراء، ويشار إلي ذلك بضغط عمليات البيع Stuffing the Pipeline. حيث يترتب علي ذلك نقص في حجم المخزون مع زيادة في

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في نفس الوقت، وبالتالي زيادة في رصيد النقدية. كما توجد طريقة أخرى تتمثل في تصنيع مخزون من المنتجات التامة بمستويات اكبر مما تتطلبه الفترة الجارية. حيث يساعد ذلك في تقليص نسبة النفقات الإضافية إلي المصروفات التشغيلية، مع زيادة في حجم المخزون. وفي حالة زيادة نطاق مثل تلك الممارسات بشكل جوهري، يكون علي المراجعين التحقق من توافق تلك الممارسات مع المعايير المحاسبية المقبولة بوجه عام GAAS. حيث تعتبر GAAS معايير يسترشد بها المراجعون القانونيون في التحقق من مدي عدالة وسلامة طريقة عرض القوائم المالية (Swanson, 2007).

٥-٤-٢ الأزمات المالية Financial Distress

تتمثل المشاكل الناجمة عن استخدام آليات إدارة الأرباح في عدم قدرة قارئ القوائم المالية القيام بما يلي: (١) التحقق من استخدام آليات إدارة الأرباح من قبل الشركة، (٢) تقدير مدي كثافة استخدام آليات إدارة الأرباح، (٣) التنبؤ بالأزمات المالية الوشيكة بناءا علي تقدير حجم ممارسات إدارة الأرباح.

قام (Altman & Lavalee, 1983) بدراسة بعض المتغيرات التي تقيس احتمال تعرض الشركة للزمات المالية، مثل: المبيعات/إجمالي الأصول؛ إجمالي الديون/إجمالي الأصول؛ الأصول المتداولة/الالتزامات المتداولة؛ صافي الربح بعد الضرائب/إجمالي الديون؛ معدل نمو حقوق الملكية مخصوماً منها معدل نمو الأصول. حيث تكشف تلك الدراسة، والتي تركز علي الشركات غير الصناعية، عن صعوبة قياس احتمال حدوث الأزمات المالية بدقة في الشركات غير الصناعية، وذلك في حالة اشتغال النموذج علي متغيرات ترتبط بطبيعة الصناعة يمكن تعميمها علي كل الشركات غير الصناعية.

استخدمت دراسة Marais، كما ورد بدراسة (Altman & Lavalee, 1983)، متغيرات تشتمل علي الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة. حيث تمثلت المتغيرات المستخدمة من قبل Marais في الأصول المتداولة/إجمالي الأصول؛ ١/إجمالي الأصول؛ التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/الالتزامات المتداولة؛ الأموال المتولدة من العمليات مخصوصاً منها صافي التغير في رأس المال العامل/إجمالي الديون. يصنف Marais الشركات التي تقع قياساتها تحت مستوى نقطة قطع معينة بأنها أكثر عرضة لآزمات مالية مستقبلية. حيث توفر تلك الدراسات عينة لأكثر عناصر اثر الاستحقاق (التي تتعكس علي الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة) استخداماً في الدراسات المتعلقة بإدارة الأرباح، والتي تكشف عن احتمالات حدوث الأزمات المالية.

وفي نفس الصدد، استخدمت Koch، كما ورد بدراسة (Lee, 2000)، معدل المقررة المالية Financial Strength Rating كمقياس لاحتمال العجز الفني عن السداد Technical Default (علي سبيل المثال، الفشل في الاحتفاظ بالاحتياطات المطلوبة لتحقيق نسبة غطاء كافية). حيث استهدفت الدراسة التحقق مما إذا كانت الشركات الأكثر احتمالاً للتعرض للعجز الفني عن السداد تقوم بإجراء تغييرات محاسبية بهدف زيادة صافي الدخل، وصافي الثروة، ورأس المال العامل بشكل أكثر بالمقارنة بالشركات الأقل احتمالاً للتعرض للعجز الفني عن السداد. حيث خصصت الباحثة معدل المقررة المالية (ب) أو أكثر في حالة انخفاض احتمال حدوث العجز الفني عن السداد، والمعدلات (ج أو ج+) في حالة زيادة احتمال حدوث العجز الفني عن السداد. حيث كشفت الدراسة عن زيادة احتمال قيام الشركات التي تعاني من احتمالات مرتفعة لحدوث العجز الفني عن السداد بإجراء تغييرات محاسبية بهدف زيادة الدخل. كما توضح الدراسة اختلاف حجم اثر الاستحقاق الاختياري (ق خ) مع اختلاف معدلات المقررة المالية.

توضح دراسة (Giroux & Wiggins, 1984) إمكانية قياس مستوى شدة الأزمة المالية باستخدام مقياس لرتب الأزمات المالية. حيث قام الباحثان بوضع إطار نظري لمرحلة عملية الإفلاس التجاري تبدأ من تحقيق خسائر متعاقبة، ثم عدم القدرة على سداد توزيعات، وإعادة جدولة الديون، وأخيراً العجز عن سداد الديون والفوائد المستحقة. حيث كشفت الدراسة عن تقلص قدرة الشركة على سداد توزيعات قبل البدء في إجراء إعادة جدولة للديون، وإجراء إعادة جدولة للديون قبل العجز عن سداد الديون أو الفوائد المستحقة. كما استهدفت دراسة (Lau, 1987) التغلب على أوجه القصور في منهجية نماذج التنبؤ بإفلاس الشركات من خلال استخدام متسلسلة متصلة للازمات المالية، تتكون من خمس حالات، في دراسة المراحل المختلفة للازمة المالية، بدلاً من استخدام التصنيف الثنائي لحالات الأزمات المالية: الإفلاس وعدم الإفلاس. حيث قامت الباحثة بتطوير نموذج لمستويات خطورة الأزمة المالية، والذي تم اختباره عملياً على عينة من ٤٠٠ شركة تم تصنيفها طبقاً للمستويات المختلفة للازمات المالية. باستخدام تحليل Multinomial Logit في التنبؤ بالازمات المالية، قامت الباحثة بتقدير احتمال تصنيف كل شركة ضمن أي من الخمس حالات للازمات المالية. حيث تراوحت دقة التصنيف من ٧٩% إلى ٨٥% خلال فترة الثلاث سنوات محل الدراسة.

كشفت دراسة (Jones & Hensher, 2004) عن استخدام نماذج توقع الأزمات المالية في الآونة الأخيرة بشكل واسع في العديد من المجالات، منها مراقبة الجهات النظامية لمدي قدرة المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات على الوفاء بالديون؛ وتقييم مدي تأمين وتغطية الديون؛ وتقييم المراجعون لقدرة الشركات على الاستمرارية؛ وقياس مخاطر محافظ الأوراق المالية؛ وتسعير السندات غير القابلة للسداد والمشتقات المالية الائتمانية والأوراق المالية الأخرى الأكثر عرضة لمخاطر الائتمان.

٥-٥ النماذج المستخدمة في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح

توجد ثلاث أنواع رئيسية من النماذج المستخدمة في الدراسات السابقة لاكتشاف إدارة الأرباح: نماذج لأثر الاستحقاق الإجمالي، ونماذج لأثر استحقاق الصناعة، ونماذج لتحليل شكل توزيع الأرباح (McNichols, 2000).

٥-٥-١ نموذج اثر استحقاق الصناعة

يفترض نموذج الصناعة، والمطور من قبل (Dechow & Sloan, 1991)، (Petroni, 1992)، (McNichols, 1998)، تمتع جميع الشركات في نفس الصناعة بنفس مصادر التغيرات في اثر الاستحقاق الإجمالي لذات الصناعة. حيث يعتمد نموذج Dechow & Sloan علي إجراء تحليل الانحدار لأثر الاستحقاق غير الاختياري كدالة في متوسط اثر الاستحقاق الإجمالي للصناعة. وتتمثل الميزة الأساسية لنموذج اثر استحقاق الصناعة في انه يمكن بسهولة من التمييز بين اثر الاستحقاق الاختياري وغير الاختياري، ويمكن الاعتماد علي GAAP في تفهم ما الذي يجب أخذه في الاعتبار عند تحليل اثر الاستحقاق الإجمالي.

٥-٥-٢ نماذج تحليل شكل توزيع الأرباح Distributional Analysis

قدمت دراسة (Burgstahler & Dichev, 1997) طريقة أخرى لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، وهي طريقة توزيع القطاع العرضي للأرباح Cross-Sectional Distributional Method. حيث تستخدم تلك الطريقة بشكل واسع في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح حول المؤشرات القياسية الأساسية للأرباح مثل الأرباح الصفرية، وأرباح السنة السابقة، وتوقعات المحللين الماليين. وتتمثل الميزة الأساسية لنموذج تحليل شكل توزيع الأرباح في أنها تمكن الباحث من التنبؤ بمعدل تكرار حدوث الأرباح المحتمل أن تكون ناتجة عن الأرباح الاختيارية.

يعتمد مدخل تحليل شكل التوزيع لاكتشاف إدارة الأرباح علي فحص التوزيع التكراري للقطاع العرضي للأرباح بهدف التحقق مما إذا كانت الشركات تتوزع بشكل منتظم علي نقاط تقع مباشرة اعلي أو أسفل المؤشرات القياسية للأرباح. حيث يظهر الشك في ممارسة إدارة الأرباح في حالة اكتشاف معدل تكرار منخفض بشكل غير عادي للشركات التي تقع نقاطها أسفل المؤشر القياسي، ومعدل تكرار مرتفع بشكل غير عادي للشركات التي تقع نقاطها اعلي المؤشر القياسي. ولتحديد ما إذا كان معدل التكرار اعلي أو اقل بشكل غير عادي، يتم احتساب معدل التكرار المتوقع في ظل غياب ممارسات إدارة الأرباح، وذلك علي خطوتين: أولاً، يتم تصنيف التكرار في نطاقات ذات مسافات متساوية من الأرباح تسمى صناديق Bins، ثانياً، احتساب متوسط عدد الشركات التي توجد داخل الصندوق الذي يقع مباشرة اعلي و داخل الصندوق الذي يقع مباشرة أسفل الصندوق محل الاهتمام. ثم يتم مقارنة متوسط عدد الشركات المتوقع في ظل غياب ممارسات إدارة الأرباح مع العدد الفعلي للشركات التي تقع داخل ذلك الصندوق. فإذا كان عدد الشركات التي تقع داخل الصندوق محل الاهتمام تختلف بشكل جوهري عن العدد المتوقع للشركات، إذن يتوقع وجود ممارسات لإدارة الأرباح.

٥-٣ نماذج اثر الاستحقاق الإجمالي

تضمنت الدراسات السابقة استخدام أربع نماذج أساسية لأثر الاستحقاق الإجمالي منذ منتصف الثمانينات: نموذج Healy (Healy, 1985)، ونموذج DeAngelo (DeAngelo, 1986)، ونموذج Jones (Jones, 1991)، ونموذج المعدل Jones (Dechow, Sloan & Sweeney, 1995). حيث تحاول تلك النماذج تحليل اثر الاستحقاق الإجمالي إلي اثر استحقاق اختياري واثر استحقاق غير اختياري، ثم يتم فحص اثر الاستحقاق الاختياري بهدف التحقق من وجود ممارسات لإدارة الأرباح.

يهتم نموذج Healy (1985) أساساً باختبار اثر الاستحقاق الإجمالي. حيث يقوم نموذج Healy علي فرضيتين أساسيتين: أولاً، افتراض ممارسة إدارة الأرباح خلال جميع الفترات، ثانياً، افتراض ثبات اثر الاستحقاق غير الاختياري من فترة لأخرى. ويعتمد نموذج Healy علي تقسيم العينة إلي ثلاث مجموعات، حيث تشتمل إحدى المجموعات علي الأرباح المفترض انه تم إدارتها صعوداً، وتشتمل المجموعتين الأخرين علي الأرباح المفترض انه تم إدارتها هبوطاً. ويتم استخدام المجموعة الأولى كفترة تقدير Estimation Period، بينما يتم استخدام المجموعتين الأخرين كفترة حدث Event Period. حيث يتمثل اثر الاستحقاق غير الاختياري بمتوسط اثر الاستحقاق الإجمالي لمجموعة فترة التقدير (Dechow et al., 1995). ويعتبر نموذج DeAngelo (1986) تعديل لنموذج Healy. ففي نموذج DeAngelo، يتم استخدام اثر الاستحقاق غير الاختياري للفترة السابقة لفترة التقدير (Dechow et al., 1995).

بخلاف نموذج Healy ونموذج DeAngelo، لا يفترض ثبات اثر الاستحقاق غير الاختياري في ظل نموذج Jones (1991). حيث يعتمد نموذج Jones، عند تقدير اثر الاستحقاق غير الاختياري علي عملية من خطوتين، تأخذ في الاعتبار التغير في الحالة الاقتصادية للشركة. أولاً، يتمثل اثر الاستحقاق غير الاختياري في القيمة المتبقية لأثر الاستحقاق الإجمالي عند تحليل انحداره كدالة في المبيعات، والتغيرات في الأصول الثابتة الخاضعة للإهلاك. ثانياً، يتم إجراء تحليل الانحدار لأثر الاستحقاق غير الاختياري كدالة في التغيرات في المبيعات والتغيرات في الأصول الثابتة الخاضعة للإهلاك، وذلك باستخدام تقدير معاملات الانحدار المرتبطة بخصائص الشركة والذي تم احتسابه من خلال تحليل الانحدار الأول. حيث تشير النتائج إلي إمكانية تفسير ٢٥% تقريباً من التغير في اثر الاستحقاق الإجمالي باستخدام نموذج Jones (1991). اسقط نموذج Jones

المعدل (Dechow et al., 1995) الفرض المبسط لنموذج Jones، والذي يعتبر الإيرادات غير اختيارية، وذلك من خلال تعديل المبيعات بالتغيرات في أرصدة حسابات المدينين. حيث يساهم ذلك في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عند استخدام الإيرادات في إدارة الأرباح (Dechow et al., 1995).

اكتشف (Healy & Wahlen, 1999) وجود أسباب عديدة وراء ممارسة إدارة الأرباح تشمل، ولكنها لا تقتصر علي التأثير في سوق الأسهم، وزيادة المكافآت والتعويضات الإدارية، وتقليص احتمالات عدم الالتزام بشروط اتفاقيات القروض، وتجنب تدخل الجهات الحكومية المنظمة/الرقابية. حيث قام (Healy, 1985) بفحص ممارسات إدارة الأرباح من خلال مقارنة متوسط الاستحقاق الإجمالي (مقاس كنسبة من إجمالي الأصول) علي مدار عدد معين من السنوات. حيث يقيس نموذج Healy الاستحقاق الاختياري المقدر (ق خ) في فترة زمنية معينة من خلال نسبة الاستحقاق الإجمالي إلي إجمالي الأصول. حيث يتضمن ذلك أن القيمة المتوقعة للاستحقاق غير الاختياري تعادل صفر. وفيما يلي معادلة نموذج Healy:

$$ق خ س ت = ق ج س ت / ص س ت - ١$$

حيث أن:

ق خ س ت: الاستحقاق الاختياري المقدر للشركة س في الفترة ت.

ق ج س ت: الاستحقاق الإجمالي للشركة س في الفترة ت.

ص س ت - ١: إجمالي أصول الشركة س في بداية الفترة ت.

حيث يعتبر ذلك من أبسط النماذج المستخدمة في قياس إدارة الأرباح، ومن المتوقع أن يتضمن اعلي معدل لخطأ القياس، حيث انه لا يأخذ في الاعتبار العمليات العادية التي قد تتطلب قدر معين من الاستحقاق. حاولت دراسة (Healy, 1985) تحليل الاستحقاق الإجمالي إلي استحقاق

اختياري (ق خ) واستحقاق غير اختياري (ق غ)، حيث يعتبر الاستحقاق الاختياري هو محور تركيز الدراسات المتعلقة بإدارة الأرباح.

قام (DeAngelo, 1986) بتحليل ممارسات إدارة الأرباح من خلال حساب التغير في الاستحقاق الإجمالي (ق ج)، وبافتراض أن قيمة التغير تعادل صفر في ظل فرض العدم وعند عدم ممارسة إدارة الأرباح. استخدم (DeAngelo, 1986) الاستحقاق الإجمالي (ق ج) للفترة الأخيرة (مقاس كنسبة من إجمالي الأصول) كمقياس للاستحقاق غير الاختياري (ق غ). يتشابه نموذج DeAngelo مع نموذج Healy في تقدير الاستحقاق غير الاختياري (ق غ) للفترة بالاعتماد علي مشاهدات الفترة السابقة. يفترض نموذج DeAngelo إن الاستحقاق غير الاختياري (ق غ) يتبع سلوك عشوائي، ويستخدم التغير في الاستحقاق الإجمالي (ق ج) من السنة ت-١ إلي السنة ت لتمثل الاستحقاق الاختياري (ق خ). ويمكن صياغة نموذج DeAngelo من خلال المعادلة التالية:

$$ق خ س ت = (ق ج س ت - ق ج س ت-١) / ص س ت-١$$

حيث أن:

ق خ س ت: الاستحقاق الاختياري المقدر للشركة س في الفترة ت.

ق ج س ت: الاستحقاق الإجمالي للشركة س في الفترة ت.

ص س ت-١: إجمالي أصول الشركة س في بداية الفترة ت.

في نموذج DeAngelo، وكما في نموذج Healy، ينشأ مصدر الخطأ في القياس نتيجة لإهمال المتغيرات التي لها تأثير علي الاستحقاق في الفترة الجارية. حيث تتطلب طبيعة محاسبة الاستحقاق ضرورة تغيير الاستحقاق غير الاختياري (ق غ) كاستجابة للتغيرات في الظروف الاقتصادية. بالرغم من ذلك، لا يأخذ نموذج DeAngelo تأثير تلك الظروف الاقتصادية في الاعتبار. تتمثل السمة المشتركة في نماذج Healy و DeAngelo في انه في حالة ثبات اثر الاستحقاق غير الاختياري (اثر

الاستحقاق المرتبط بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها) علي مدار الفترات، وان قيمة اثر الاستحقاق الاختياري (ق خ) تعادل صفر في سنة الأساس المستخدمة في التقدير (ت-١)، فان كلا النموذجيين يقيسا (ق ج) بدون أخطاء (Dechow et al., 1995).

اقترحت (Jones, 1991) نموذج يخفف من افتراض Healy و DeAngelo والمتمثل في ثبات اثر الاستحقاق غير الاختياري (ق غ). حيث يسعى نموذج Jones للتحكم في تأثير التغييرات في الظروف الاقتصادية للشركة علي اثر الاستحقاق غير الاختياري. يفترض نموذج Jones ضمناً أن الإيرادات تعكس اثر الاستحقاق غير الاختياري، باعتبار أن الإيرادات متغير يؤثر في استحقاق عناصر محاسبية أخرى كالمدينين وتكلفة البضاعة المباعة. حيث يمكن صياغة نموذج Jones من خلال المعادلة التالية:

$$ق ج س ت / ص س ت - ١ = \alpha س ت (١ / ص س ت - ١) + \beta س ١ (\Delta س ت / ص س ت - ١) + \beta س ٢ (أ ث س ت / ص س ت - ١) + \epsilon س ت$$

حيث أن:

ق ج س ت: اثر الاستحقاق الإجمالي للشركة س في الفترة ت.

ص س ت-١: إجمالي أصول الشركة س في بداية الفترة ت.

\Delta س ت: التغيير في إيرادات الشركة س من الفترة ت-١ إلي ت.

أ ث س ت: إجمالي الأصول القابلة للإهلاك للشركة س في الفترة ت.

حيث تم التعبير عن عناصر جانبي النموذج كنسبة مئوية من

الأصول في بداية الفترة لتسوية متغيرات التفاوت. ويتمثل وجه الانتقاد في

نموذج Jones في افتراض إمكانية الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية

العامة المؤثرة في اثر الاستحقاق غير الاختياري في حالة استبعاد اثر التغيير

في الإيراد والتغير في الأصول القابلة للإهلاك من حجم اثر الاستحقاق

الإجمالي. ومع هذا، فان تغير أي منهما يمكن أن يتم بطريقة مستهدفة من

جانب الإدارة كما يحدث في كثير من الأحوال في معظم الشركات (أبو الخير، ١٩٩٧).

تناول نموذج Jones المعدل (Dechow et al., 1995) قضية وجود تأثير اختياري للتغير في الإيرادات وعلاقتها بإدارة الأرباح EM. حيث يمكن صياغة نموذج Jones المعدل (MJM) كما يلي:

$$ق\ س\ ت = ق\ ج\ س\ ت / ص\ س\ ت - ١ - [أ\ س\ ١ (١ / ص\ س\ ت - ١) + ب\ س\ ١ (\Delta\ س\ ت - \Delta\ م\ س\ ت) / ص\ س\ ت - ١] + ب\ س\ ٢ (أ\ ث\ س\ ت / ص\ س\ ت - ١) - \Delta\ م\ س\ ت / ص\ س\ ت - ١$$

حيث أن:

ق\ س\ ت: اثر الاستحقاق الاختياري المقدر للشركة س في الفترة ت.

ق\ ج\ س\ ت: اثر الاستحقاق الإجمالي للشركة س في الفترة ت.

ص\ س\ ت-١: إجمالي أصول الشركة في بداية الفترة ت.

\Delta\ س\ ت: التغير في إيرادات الشركة س من الفترة ت-١ إلى الفترة ت.

\Delta\ م\ س\ ت: التغير في رصيد المدينين للشركة س من الفترة ت-١ إلى ت.

أ\ ث\ س\ ت: إجمالي الأصول القابلة للإهلاك للشركة س في الفترة ت.

يفترض نموذج Jones المعدل أن كل التغيرات في المبيعات الآجلة خلال فترة الدراسة تنشأ عن ممارسات لإدارة الأرباح. حيث يقوم هذا الافتراض علي منطق انه من السهل ممارسة إدارة الأرباح من خلال التحكم في الاعتراف بإيراد المبيعات الآجلة أكثر من ممارسة إدارة الأرباح من خلال التحكم في الاعتراف بالإيراد من المبيعات النقدية.

حيث يتفق الباحثون في دراساتهم لإدارة الأرباح من حيث استخدام الصيغة التالية لاحتساب اثر الاستحقاق الإجمالي ق\ ج\ س\ ت (Healy, 1985; Jones, 1991; Dechow et al., 1995):

$$ق\ ج\ س\ ت = (\Delta\ م\ س\ ت - \Delta\ ل\ م\ س\ ت - \Delta\ ن\ م\ س\ ت + \Delta\ ه\ س\ ت) / ص\ س\ ت - ١$$

حيث أن:

Δ م: التغيير في الأصول المتداولة.

Δ ل م: التغيير في الالتزامات المتداولة.

Δ ن: التغيير في النقدية وما يعادلها.

Δ د: التغيير في الديون المدرجة ضمن الالتزامات المتداولة.

هـ: مصروف الإهلاك والاستنفاد

ص: إجمالي أصول الشركة.

٥-٦ اثر الاستحقاق قصير الأجل وطويل الأجل

بالأخذ في الاعتبار الصيغة الأخيرة لاحتساب اثر الاستحقاق الإجمالي (ق ج)، والتي تركز علي تحليل تأثير الاستحقاق قصير الأجل (استحقاق رأس المال العامل)، يوضح (Chou et al., 2006; Lee, 2006; Mir & Seboui, 2006) أن اثر الاستحقاق الإجمالي (ق ج) يمثل الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. كما يوضح (Chou et al., 2006) انه من السهل إدارة اثر الاستحقاق قصير الأجل، حيث يتم الاختيار من بين السياسات المحاسبية البديلة والمرتبطة بأثر الاستحقاق قصير الأجل علي مدار فترات زمنية قصيرة. يوضح الباحثون أن اثر الاستحقاق قصير الأجل يرجع للاختيار من بين السياسات المحاسبية البديلة والتي يترتب عنها تسويات للأصول قصيرة الأجل، مثل التغيير في أرصدة حسابات المدينين. يوضح (Visvanathan, 2006) أن اثر الاستحقاق الإجمالي (ق ج) يشمل اثر استحقاق قصير الأجل واثر استحقاق طويل الأجل (الإهلاك والضرائب المؤجلة)؛ وان اثر الاستحقاق قصير الأجل يتكون من التغيير في حسابات المدينين، والتغيير في المخزون، والتغيير في حسابات الدائنين والالتزامات المستحقة، والتغيير في ضرائب الدخل المستحقة، بالإضافة إلي التغيير في الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة الأخرى.

كما ذكر آنفا، يمكن ممارسة إدارة الأرباح من خلال تغيير الطرق المحاسبية، أو تغيير التقديرات المحاسبية، أو تحديد توقيت تطبيق المبادئ المحاسبية الإلزامية، و/أو استخدام اثر الاستحقاق الاختياري (ق خ). حيث يعتبر من الصعب ملاحظة أو اكتشاف اثر الاستحقاق الاختياري (ق خ) بسبب عدم الإفصاح عنه ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، ويتم عادةً في إطار ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة بوجه عام من مرونة نتيجة لذلك، يكون من الصعب اكتشافه بالمقارنة بالتغيرات في المبادئ المحاسبية والتقديرات المحاسبية وأيضاً التطبيق المبكر لمعايير المحاسبة الإلزامية. اهتم العديد من الباحثين (Healy, 1985; Jones, 1991; Dechow et al., 1995) بدراسة محددات اثر الاستحقاق لتقدير تأثير الاستحقاق الاختياري (ق خ)، حيث يرتبط اثر الاستحقاق مباشراً بالتأثير علي حسابات معينة بالميزانية العمومية، وينعكس علي الأصول المتداولة و/أو الالتزامات المتداولة، مع التأثير المكافئ علي الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل. حيث تشكل الحسابات التي تشمل الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة الأساس لرأس المال العامل (الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة). لذلك، عند ممارسة إدارة الأرباح، يمكن تعديل تلك الحسابات للوصول إلي صافي الدخل المستهدف. كما يعتبر التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (CFO) مقياس بديل للأداء يعتبر اقل عرضة للتلاعب بالمقارنة بصافي الدخل، حيث انه لا يتأثر بأثر الاستحقاق.

تحتاج العلاقة بين التغير في رأس المال العامل (والذي يخضع للتلاعب) والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (الذي يخضع للتلاعب) للمزيد من الدراسة. حيث توفر محاسبة الاستحقاق آلية للتلاعب برقم صافي الدخل من خلال تسجيل إيرادات وهمية أو تأجيل الاعتراف بالمصروفات، والذي ينعكس بشكل مكافئ علي الحسابات المختلفة التي تشكل رأس المال العامل. لذلك، يمكن اعتبار العلاقة بين التغير في رأس المال العامل

(ΔWC) والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (CFO) مؤشر لإدارة الأرباح. فإذا لم تكن الشركة متورطة في ممارسات لإدارة الأرباح، فستتصف تلك العلاقة بالثبات. توفر الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الأرباح تحليل كافي لأثر الاستحقاق الإجمالي (ق ج)، والأثر الكلي للاستحقاق الاختياري، وأثر الاستحقاق قصير الأجل. كما تمكن الكتابات السابقة من دراسة النماذج المستخدمة في تحديد مستوي إدارة الأرباح في ظل اختلاف التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن صافي الدخل. وحيث انه يمكن اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح بالاعتماد علي فحص الفروق بين التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وصافي الدخل، فان دراسة التغير في رأس المال العامل (ΔWC) وعلاقته بالتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (CFO) يوفر آلية لدراسة كيفية اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح.

يشير مفهوم التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية أيضاً إلي جودة الأرباح. حيث يوضح (Miller, 2007) أن جودة رقم الأرباح تتمثل في قدرة الأرباح المعلنة (صافي الدخل) علي التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركة. وتلقي العلاقة بين الدخل من العمليات والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبول عام. كما تمكن طريقة عرض عناصر صافي الدخل في قائمة الدخل والافصاحات الإضافية ذات الصلة (الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية) مستخدمي قائمة الدخل من تقييم جودة الأرباح. وفي سبيل تحسين القدرة التنبؤية، يحاول المحللون الماليون عزل آثار الأرباح الاستثنائية للشركة عن الأرباح المستمرة. حيث تنشأ آثار الأرباح الاستثنائية من المعاملات أو الأحداث غير المتوقع حدوثها مرة أخرى في المستقبل القريب، أو تلك المتوقع أن يكون لها اثر مختلف علي الأرباح في المستقبل. لذلك، بدأ المحللون الماليون في تقييم الأرباح الدائمة من خلال تقييم الدخل من العمليات المستمرة. حيث تتمثل عناصر الأرباح الاستثنائية في عناصر الدخل التي تتطلب الإفصاح عنها بشكل مستقل.

يجب علي المحللين الماليين الأخذ في الاعتبار اثر الاستحقاق الاختياري علي الدخل، والذي يكون له تأثير علي تقييم جودة الأرباح (Miller, 2007)، حيث للممارسات إدارة الأرباح آثار سلبية علي جودة الأرباح. ففي ظل تأثير الاستحقاق الاختياري علي الدخل من العمليات، من خلال اثر الاستحقاق علي حسابات رأس المال العامل، قد يتم التأثير علي العلاقة بين التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والدخل من العمليات. فمن المتوقع أن تكون تلك العلاقة ثابتة، وعندما لا تصبح تلك العلاقة ثابتة، تنقلص إمكانية استخدام التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كمؤشر للأرباح الدائمة المستقبلية. وحيث أن اثر الاستحقاق علي رأس المال العامل ينعكس ويبطل في الفترة المحاسبية التالية، فإنه يمكن للإدارة التلاعب في الدخل بين الفترات، أو بصفة دائمة في حالة عدم تغير الأحداث التي استوجبت وجود اثر الاستحقاق الاختياري. نخلص من ذلك إلي وجود علاقة بين التغير في رأس المال العامل والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، والتي تقود إلي النموذج المستخدم في الدراسة الحالية.

٥-٦-١ نسبة ميلر كمقياس لأثر الاستحقاق قصير الأجل

استخدم الباحثون عدد من المتغيرات في الدراسات السابقة. حيث تعتمد تلك الدراسات علي تحليل اثر الاستحقاق الإجمالي إلي اثر الاستحقاق الاختياري واثر الاستحقاق غير الاختياري. في تلك الدراسات، تم استخدام متغيرات مختلفة في النماذج المستخدمة. فقد تم تضمين نموذج (Jones, 1991) اثر (التغير في الإيرادات) و أثر (إجمالي أصول الشركة القابلة للإهلاك). كما أضاف (Dechow et al., 1995) في نموذج Jones المعدل متغير Δ (التغير في صافي المدينين). وحديثاً، استخدم (Albornoz & Alcarria, 2003) نموذج Jones، مع إدراج Δ ، أثر. وقد أدرج (Tucker & Zarowin, 2006) Δ المبيعات (التغير في المبيعات)، و ROA (العائد علي الأصول) مع أثر.

يوضح (Dechow & Dichev, 2002) أن اثر الاستحقاق الإجمالي يشمل كلاً من اثر استحقاق رأس المال العامل واثر الاستحقاق طويل الأجل. إن اثر الاستحقاق طويل الأجل يعتبر اقل جودة من اثر الاستحقاق قصير الأجل (اثر استحقاق رأس المال العامل)، ذلك أنه طبقاً لدراسة (Dechow et al., 1995)، يتم استخدام اثر استحقاق رأس المال العامل في تسوية مشاكل توقيت التدفق النقدي والذي ينعكس ويبطل في الفترة المحاسبية التالية. وطبقاً للدراسات السابقة (Chou et al., 2006; Lee, 2006; Mir & Seboui, 2006)، يمثل اثر الاستحقاق الإجمالي الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. كما يشير (Chou et al., 2006) إلى سهولة إدارة اثر الاستحقاق قصير الأجل، وذلك بسبب ارتباط اختيار السياسات المحاسبية بأثر الاستحقاق قصير الأجل على مدار الفترات الزمنية القصيرة. فيرجع الباحثون اثر الاستحقاق قصير الأجل إلى الخيارات المحاسبية التي تؤدي إلى إجراء تسويات على الأصول قصيرة الأجل، مثل التغير في أرصدة حسابات المدينين. كما يحلل (Visvanathan, 2006) اثر الاستحقاق الإجمالي إلى اثر الاستحقاق قصير الأجل واثر الاستحقاق طويل الأجل (مثل الإهلاك والضرائب المؤجلة)، مع تحليل اثر الاستحقاق قصير الأجل إلى التغير في أرصدة حسابات المدينين، والتغير في المخزون، والتغير في حسابات الدائنين والالتزامات المستحقة، والتغير في ضرائب الدخل، بالإضافة إلى التغير في الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة الأخرى.

ركزت دراسة (Chou et al., 2006) على اثر الاستحقاق قصير الأجل، في توافق مع دراسات (Teoh et al., 1998a; 1998b). حيث اعتمدت تلك الدراسات على تعريف (Perry & Williams, 1994) لأثر الاستحقاق الإجمالي في انه يتمثل في التغير في رأس المال العامل غير النقدي، بعد استبعاد أقساط الديون طويلة الأجل المستحقة في الفترة الجارية،

مخصوصاً منه مصروف الإهلاك للفترة الجارية. لذلك، وفي ظل تعريف
الكتابات المحاسبية لرأس المال العامل بأنة الفرق بين الأصول المتداولة
والالتزامات المتداولة، فإن التغير في رأس المال العامل (ΔWC) ينشأ عن
التغير في اثر استحقاق رأس المال العامل من سنة إلى السنة التالية.

قام (Aren, 2007) بإجراء دراسة لأربع نماذج لأثر الاستحقاق يتم
استخدامها بشكل شائع في الدراسات السابقة، خاصاً نماذج Healy,
DeAngelo, Jones ونموذج Jones المعدل. حيث استهدفت الدراسة تحديد
أي النماذج تعتبر الأقوى في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح في الشركات
التركية. حيث اتضح أن نموذج Jones المعدل يعتبر اقوي نموذج في
اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح. كما أشار (Aren, 2007) إلى باحثين
آخرين استخدموا نموذج Jones المعدل. فقد استخدم (Han & Wang,
1998) نموذج Jones المعدل ولكن بعد الأخذ في الاعتبار اثر استحقاق
رأس المال العامل. كما طور (Magnan et al., 1999) نماذج مختلفة
لنموذج Jones المعدل، وذلك باستخدام اثر استحقاق رأس المال العامل
والتدفق النقدي.

استخدم باحثون آخرون متغيرات إضافية ضمن نماذج اثر الاستحقاق
في محاولة لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح. فقد قام (Xie et al., 2003)
بدراسة ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدراج بنود محاسبية مثل المبيعات
والقيمة الدفترية للأصول ضمن نماذج اثر الاستحقاق. وفي نفس الصدد، قام
(Das & Zhang, 2003) بدراسة العلاقة بين صافي الدخل، والمبيعات،
والدخل من العمليات وإدارة الأرباح، بالاستعانة بأثر استحقاق رأس المال
العامل. كما استخدم (Albornoz & Illuecca, 2004) معدل الرفع المالي
وبعض البنود المالية مثل إجمالي الأصول، مع بعض البنود المحاسبية ضمن
نماذج الاستحقاق عند محاولة اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح. بالرغم من
ذلك، لم يتوصل الباحثون الأكاديميون إلى تطوير آلية عملية يمكن للممارسين

والجهات النظامية/الرقابية استخدامها في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح وبالتطبيق علي كل حالة فردية علي حدة. حيث تعد النماذج السابقة غير عملية وغير مفيدة للممارسين والجهات النظامية/الرقابية.

توفر الدراسات السابقة فرصة لدراسة العلاقة بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (CFO) والتغير في رأس المال العامل (ΔWC)، كأداة لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح. حيث تعرف تلك العلاقة بنسبة ميلر MR Miller Ratio (MR)، ويمكن صياغتها كما يلي: $\Delta WC/CFO$. ويظل نموذج Jones المعدل النموذج القياسي الذي يتم استخدامه من قبل الباحثون في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح (Mitra, 2007; Lobo & Zhou, 2006; Kwon & Yin, 2006). نتيجة لذلك، قام (Miller, 2007) بتطوير نسبة ميلر MR لشغل الفجوة في المعرفة والتي تم توضيحها سابقاً، والمتمثلة في العلاقة بين العنصر الأكثر خضوع للتلاعب (التغير في رأس المال العامل ΔWC) والعنصر الأقل عرضة للتلاعب (التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية CFO). حيث تتمثل الميزة الأساسية لنسبة ميلر في أنها تمكن الممارسين والمنظمين للمهنة من التحقق من تورط الشركة في ممارسات إدارة الأرباح. وبسبب تصميم نسبة ميلر لدراسة اثر الاستحقاق قصير الأجل، وليس اثر الاستحقاق الإجمالي، فإنها لم تأخذ في الاعتبار (أ) (ب) وطبقاً لنسبة ميلر، فإن Δ والتغير في حسابات المدينين (ΔM) تعتبر من ضمن عناصر ΔWC و CFO. استخدم (Cheng & Thomas, 2006) متغيرات نموذج Jones المعدل والمذكورة آنفاً في دراسة لأثر الاستحقاق الاستثنائي/غير العادي الذائد عن التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. حيث يتمثل التعريف المقبول لأثر الاستحقاق الإجمالي في الفرق بين التدفق النقدي من العمليات التشغيلية وصافي الدخل. ويشمل ذلك عناصر بالإضافة لتلك التي تتضمنها نسبة ميلر والمتعلقة بأثر استحقاق رأس المال العامل.

وقد تحقق (Miller, 2007) عملياً من فعالية نسبة ميلر بالمقارنة بنموذج Jones المعدل في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح. لذلك، فإن استخدام نسبة ميلر يكمل الدراسات السابقة، مع توفير آلية عملية للممارسين والمنظمين للمهنة تمكنهم من اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح. فكلما زاد التغيير في نسبة ميلر، كلما زاد احتمال وجود ممارسات لإدارة الأرباح، ذلك أنها تكشف عن اثر الاستحقاق الاختياري قصير الأجل. حيث أن التغيير في اثر الاستحقاق الاختياري هو الذي يكشف عن ممارسات إدارة الأرباح.

٥. الدراسة التطبيقية:

٥-١ عينة الدراسة:

تم الحصول علي بيانات الدراسة من بورصتي القاهرة والإسكندرية (كتاب الإفصاح: الخمسين شركة الأكثر نشاطاً، الإصدار الثالث، يونيو ٢٠٠٦)، والتي تم استخدامها في احتساب نسبة ميلر وفي دراسة العوامل الاقتصادية الموضحة بالجدول رقم (٢). حيث تتمثل عينة الدراسة في ٥٠ شركة الأكثر نشاطاً خلال السنوات ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، وبالتالي فقد بلغت عدد المشاهدات المستخدمة في احتساب نسبة ميلر والعوامل الاقتصادية المختلفة ١٥٠ مشاهدة. يوضح الجدول رقم (١) توصيف للشركات المستخدمة في العينة خلال السنوات محل الدراسة. حيث تمثل الشركات العاملة بقطاع البناء والإنشاء والمؤسسات المالية ٢٠% و ١٨% علي التوالي، بينما تمثل الشركات الكيمائية وشركات الملابس والمنسوجات ١٠% لكل منهما من العينة. كما يلاحظ أن شركات الإسكان والعقارات وشركات الاتصالات تشغل ٨% و ٦% علي التوالي من العينة، بينما تشغل الشركات العاملة بقطاع الأنشطة الترفيهية والأغذية والمشروبات والصحة والأدوية والمطاحن والتخزين ٤% لكل منهما من العينة. في حين تشغل باقي القطاعات (المعدات الكهربائية والصناعات الهندسية والشركات القابضة وتكنولوجيا المعلومات والإعلام والغاز والتعدين) اقل نسبة تمثيل ٢% في

العينة. وبشكل عام تعتبر العينة ممثلة لمجتمع الدراسة، ويمكن تعميم نتائج الدراسة التطبيقية. وقد تم إجراء العمليات الحسابية والإحصائية باستخدام Microsoft Excel 2007 وبرنامج SPSS الإصدار رقم ١٦.

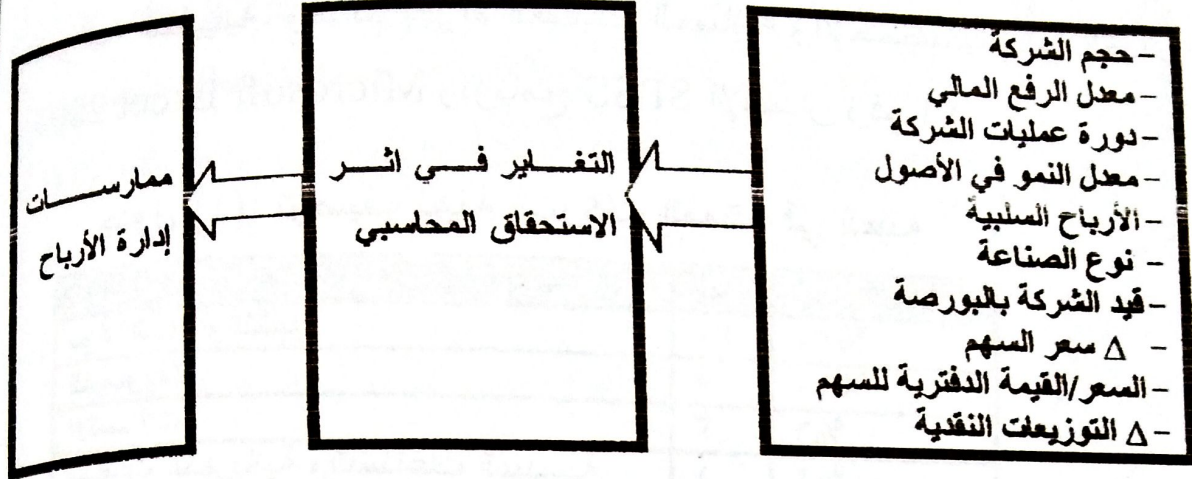
جدول (١): توصيف لعينة الشركات الممثلة في العينة

القطاع	العدد	النسبة المئوية
مواد البناء والتشييد	١٠	%٢٠
الكيمائيات	٥	%١٠
الاتصالات	٣	%٦
المعدات الكهربائية والصناعات الهندسية	١	%٢
النشاطات الترفيهية	٢	%٤
الخدمات المالية	٩	%١٨
الأغذية والمشروبات	٢	%٤
الصحة والأدوية	٢	%٤
الشركات القابضة	١	%٢
الإسكان والعقارات	٤	%٨
تكنولوجيا المعلومات	١	%٢
الإعلام	١	%٢
المطاحن والتخزين	٢	%٤
الغاز والتعدين	١	%٢
الملابس والمنسوجات	٥	%١٠
مرافق عامة	١	%٢
الإجمالي	٥٠	%١٠٠

٢-٥ متغيرات ونموذج وفروض الدراسة:

يسعى الباحث لدراسة العوامل الاقتصادية، بهدف تحديد مدى جوهرية تأثيرها النسبي علي الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح. وتمثل العوامل الاقتصادية المتغيرات المستقلة عند فحص ممارسات إدارة الأرباح. حيث سيتم إجراء تحليل انحدار للمتغيرات المستقلة في مقابل نسبة ميلر MR كمتغير تابع، وذلك بهدف تحديد مدى تأثيرها علي نسبة ميلر (كمؤشر لإدارة الأرباح). يوضح الشكل رقم (١) نموذج للعلاقة بين العوامل الاقتصادية والتغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح.

شكل (1): العلاقة بين العوامل الاقتصادية والتغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح



حيث تتمثل المتغيرات الاقتصادية المفترض ارتباطها بدرجة التغيرات في اثر الاستحقاق في مجموعة معينة من خصائص الشركة، وأيضاً في طبيعة إفصاحات الشركة (Gu et al., 2005). وبالإضافة للعوامل الاقتصادية الواردة بدراسة (Gu et al., 2005)، توجد عوامل اقتصادية أخرى تم إضافتها لتلك الدراسة. حيث تم دراسة العوامل الاقتصادية التالية:

١- حجم الشركة Size (الحجم): تتوقع دراسة (Gu et al., 2005) وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة والتغيرات في اثر الاستحقاق. لذلك، تفترض الدراسة الحالية وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة ونسبة ميلر. وللإجابة علي السؤال الفرعي الأول للبحث، حول طبيعة العلاقة بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، تم صياغة الفرضيين التاليين:

- فرض العدم (١): توجد علاقة طردية بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.
- الفرض البديل (١): توجد علاقة عكسية بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

٢- معدل الرفع المالي Leverage (الرفع): تفترض دراسة (Gu et al., 2005) وجود علاقة ايجابية بين نسبة الرفع المالي والتغيرات في اثر

الاستحقاق. في ضوء ذلك، تفترض الدراسة الحالية وجود علاقة طردية بين نسبة الرفع المالي والمتغير التابع (نسبة ميلر). وللإجابة علي السؤال الفرعي الثاني للبحث، حول طبيعة العلاقة بين معدل الرفع المالي وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، تم صياغة الفرضيين التاليين:

• **فرض العدم (٢):** توجد علاقة عكسية بين معدل الرفع المالي وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

• **الفرض البديل (٢):** توجد علاقة طردية بين معدل الرفع المالي وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

٣- دورة العمليات Operating Cycle (الدورة): تفترض دراسة

(Gu et al., 2005) انه كلما زاد طول دورة العمليات للشركة، كلما زاد التغير في اثر الاستحقاق. لذلك، تفترض الدراسة الحالية وجود علاقة طردية بين دورة العمليات والمتغير التابع (نسبة ميلر). وللإجابة علي السؤال الفرعي الثالث للبحث، حول طبيعة العلاقة بين طول دورة العمليات وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، تم صياغة الفرضيين التاليين:

• **فرض العدم (٣):** توجد علاقة عكسية بين طول دورة العمليات وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

• **الفرض البديل (٣):** توجد علاقة طردية بين طول دورة العمليات وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

٤- معدل النمو Growth (النمو): تفترض دراسة (Gu et al.,

2005) انه كلما زاد معدل نمو الشركة، ازداد التغير في اثر الاستحقاق. في ضوء ذلك، تفترض الدراسة الحالية وجود علاقة طردية بين معدل النمو والمتغير التابع (نسبة ميلر). وللإجابة علي السؤال الفرعي الرابع للبحث، حول طبيعة العلاقة بين معدل النمو في الأصول وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، تم صياغة الفرضيين التاليين:

• فرض العدم (٤): توجد علاقة عكسية بين معدل النمو في الأصول وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

• الفرض البديل (٤): توجد علاقة طردية بين معدل النمو في الأصول وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

٥- الأرباح السلبية (الخسائر): تفترض دراسة (Gu et al.,

2005) زيادة درجة التغيرات في اثر الاستحقاق في سنوات الخسائر بشكل اكبر منه في سنوات الأرباح. وفي ضوء ذلك، تفترض الدراسة الحالية وجود علاقة طردية بين الأرباح السلبية والمتغير التابع (نسبة ميلر). حيث تم تخصيص القيمة ١ في حالة الخسائر، والقيمة صفر في الحالات الأخرى. وللإجابة علي السؤال الفرعي الخامس للبحث، حول طبيعة العلاقة بين الأرباح السلبية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، تم صياغة الفرضيين التاليين:

• فرض العدم (٥): توجد علاقة عكسية بين الأرباح السلبية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

• الفرض البديل (٥): توجد علاقة طردية بين الأرباح السلبية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

٦- القيد بالبورصة (البورصة): تفترض دراسة (Gu et al.,

2005) انخفاض معدل التغيرات في اثر الاستحقاق للشركات المقيدة بالمقارنة بالشركات غير المقيدة بالبورصة. لذلك، تفترض الدراسة الحالية وجود علاقة عكسية بين القيد بالبورصة والمتغير التابع (نسبة ميلر). وللإجابة علي السؤال الفرعي السادس للبحث، حول طبيعة العلاقة بين قيد الشركة بالبورصة وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، تم صياغة الفرضيين التاليين:

• فرض العدم (٦): توجد علاقة طردية بين قيد الشركة بالبورصة وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

• **الفرض البديل (٦):** توجد علاقة عكسية بين قيد الشركة بالبورصة وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

٧- نوع الصناعة (الصناعة): تفترض دراسة (Gu et al., 2005) ارتفاع معدل التغيرات في اثر الاستحقاق في الشركات الصناعية والتجارية، وذلك بسبب سهولة ممارسة أنشطة إدارة الأرباح عند تقييم المخزون وتكوين مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها. لذلك، تفترض الدراسة وجود علاقة طردية بين نوع الصناعة والمتغير التابع. حيث سيتم تخصيص القيمة (١) للشركات العاملة في القطاع الصناعي والتجاري، والقيمة (صفر) للشركات العاملة في القطاعات الأخرى. وللإجابة علي السؤال الفرعي السابع للبحث، حول طبيعة العلاقة بين نوع الصناعة وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، تم صياغة الفرضيين التاليين:

• **فرض العدم (٧):** توجد علاقة عكسية بين نوع الصناعة وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

• **الفرض البديل (٧):** توجد علاقة طردية بين نوع الصناعة وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

٨- نسبة السعر/القيمة الدفترية (الدفترية): تدعم الدراسات السابقة (Amat et al., 1999) تحديد قيمة الشركة في السوق بناءً علي سعر أسهمها، والذي له تأثير مباشر علي نسبة السعر/القيمة الدفترية. لذلك، توجد دوافع للتورط في ممارسات إدارة الأرباح بهدف رفع القيمة السوقية لأسهم الشركة وبالتالي زيادة نسبة السعر/القيمة الدفترية. لذلك، تفترض الدراسة الحالية وجود علاقة سلبية بين نسبة السعر/القيمة الدفترية والمتغير التابع. وللإجابة علي السؤال الفرعي الثامن للبحث، حول طبيعة العلاقة بين نسبة السعر/القيمة الدفترية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، تم صياغة الفرضيين التاليين:

• فرض العدم (٨): توجد علاقة طردية بين نسبة السعر/القيمة الافتراضية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

• الفرض البديل (٨): توجد علاقة عكسية بين نسبة السعر/القيمة الافتراضية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

٩- التغير في سعر السهم في تاريخ الميزانية (السعر): يمثل التغير في سعر السهم في تاريخ الميزانية التغير في سعر السهم من تاريخ الميزانية في السنة السابقة إلى تاريخ الميزانية في الفترة الحالية. حيث تدعم الدراسات السابقة (Amat et al., 1999) تحديد قيمة الشركة في السوق بناءً على سعر أسهمها. لذلك، توجد دوافع لممارسة إدارة الأرباح بهدف زيادة القيمة السوقية لأسهم الشركة. في ضوء ذلك، تفترض الدراسة وجود علاقة عكسية بين التغير في سعر السهم في تاريخ الميزانية والمتغير التابع. حيث سيتم تخصيص القيمة (١) للتغير السالب والقيمة (صفر) في الحالات الأخرى. وللإجابة على السؤال الفرعي التاسع للبحث، حول طبيعة العلاقة بين التغير في سعر السهم في تاريخ الميزانية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، تم صياغة الفرضيين التاليين:

• فرض العدم (٩): توجد علاقة طردية بين التغير في سعر السهم في تاريخ الميزانية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

• الفرض البديل (٩): توجد علاقة عكسية بين التغير في سعر السهم في تاريخ الميزانية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

١٠- التغير في التوزيعات النقدية (التوزيعات): يمثل التغير في التوزيعات النقدية التغير في التوزيعات النقدية من الفترة السابقة إلى الفترة الحالية. طبقاً لدراسة (Giroux & Wiggins, 1984)، يعتبر عدم القدرة على سداد توزيعات أحد المؤشرات على فشل النشاط. حيث تفترض الدراسة وجود علاقة إيجابية بين التغير في التوزيعات النقدية والمتغير التابع. لذلك، سيتم تخصيص القيمة (١) للمتغير المستقل في حالة وجود تغير موجب أو

عدم حدوث تغير، والقيمة (صفر) في حالة التغير السالب. وللإجابة علي السؤال الفرعي العاشر للبحث، حول طبيعة العلاقة بين التغير في التوزيعات النقدية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، تم صياغة الفرضيين التاليين:

- فرض العدم (١٠): توجد علاقة عكسية بين التغير في التوزيعات النقدية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.
- الفرض البديل (١٠): توجد علاقة طردية بين التغير في التوزيعات النقدية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

جدول (٢): طريقة قياس العوامل الاقتصادية المتوقع تأثيرها علي ممارسات إدارة الأرباح

العوامل الاقتصادية	الآثر المتوقع	طريقة قياس المتغير المستقل
حجم الشركة	-	الحجم = المجموع الكلي لإجمالي أصول الشركة
معدل الرفع المالي	+	الرفع = إجمالي الالتزامات/إجمالي الأصول
دورة العمليات	+	الدورة = عدد أيام دورة المخزون + عدد أيام دورة العملاء - عدد أيام دورة الموردين.
معدل النمو في الأصول	+	النمو = (إجمالي الأصول - الأصول البطينة) / إجمالي الأصول البطينة.
الأرباح السلبية	+	الخسائر = ١ إذا كان صافي الدخل سالب، صفر إذا كان صافي الدخل صفر أو موجب.
نوع الصناعة	+	الصناعة = ١ إذا كانت الشركة تعمل بالقطاع الصناعي أو القطاع التجاري، صفر إذا كانت الشركة تعمل بأحدي القطاعات الأخرى.
نيل الشركة بالبورصة	-	البورصة = ١ إذا كانت الشركة مقيدة بالبورصة، صفر إذا كانت الشركة غير مقيدة بالبورصة.
سعر السهم	-	السعر = ١ إذا كان التغير بالنقص، صفر إذا كان التغير بالزيادة أو لا يوجد تغيير.
السعر/القيمة الدفترية للسهم	-	الدفترية = سعر الإقبال في ١٢/٣١ ÷ القيمة الدفترية للسهم.
التوزيعات النقدية	+	التوزيعات = ١ في حالة وجود زيادة أو عدم وجود تغيير، صفر في حالة وجود نقص.

يوضح الجدول رقم (٢) ملخص للمتغيرات الاقتصادية، وتأثيرها المتوقع علي المتغير التابع (نسبة ميلر)، وطريقة قياسها. حيث تعتبر

المتغيرات المتعلقة بحجم الشركة، والرفع المالي، ونورة العمليات، والنمو، ونسبة السعر/القيمة الدفترية متغيرات مستمرة/متصلة، بينما تعتبر المتغيرات الأخرى متغيرات ثنائية القيمة (١، صفر).

وقد تم إجراء تحليل الانحدار لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية علي نسبة ميلر. حيث يتمثل الغرض من إجراء تحليل الانحدار في تحديد القوة التفسيرية للعوامل الاقتصادية، كمتغيرات مستقلة، بهدف تحديد التأثير النسبي لتلك العوامل علي ممارسات إدارة الأرباح، من خلال تأثيرها علي المتغير التابع (نسبة ميلر). وقد تم حساب قياسات المتغيرات باستخدام البيانات المتاحة عن ٥٠ شركة مصرية خلال الفترة ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥. يوضح الجدول رقم (٨) مصفوفة الارتباط للمتغيرات التابعة والمستقلة، والتي تم إعدادها بهدف التحقق من احتمال وجود علاقات خطية بين المتغيرات المستقلة.

٥-٢-١ إحصائيات توصيفيه للمتغير التابع:

توفر الجداول رقم (٣) و(٤) إحصائيات وبيانات توصيفيه للمتغير التابع، نسبة ميلر. حيث تمكن تلك الإحصائيات من التحقق من مدى توافق مشاهدات المتغير التابع مع افتراضات التوزيع الطبيعي، ومن فحص إحصائية Skewness التي تقيس مدى انحراف وميل منحني توزيع الاحتمالات للملاحظات، والإحصائية Kurtosis والتي تصف شكل قمة منحني توزيع الاحتمالات للملاحظات. فطبقاً للدراسات السابقة، يعتبر الانحراف المعياري Standard Deviation الإحصائية الأكثر استخداماً (Dechow et al., 1995; Mitra, 2007; Wright et al., 2006;) (Lobo & Zhou, 2006; Kwon & Yin, 2006).

جدول (٣): إحصائيات توصيفيه للمتغيرات المستقلة والتابعة لعام ٢٠٠٥

التوزيعات	الدفترية	السعر	البورصة	الصناعة	الخسائر	النمو	الدورة	الرفع	الحجم	مبدا	Valid N
50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
.82	5.1056	.04	1.00	.65	.04	.1880	671.407	.5445	5.0303	-.2823	Mean
.055	.63109	.028	.000	.068	.028	.04285	144.871	.03283	1.1916	.26572	Std. Error of Mean
1.00	3.4483	.00	1.00	1.00	.00	.1025	238.481	.5413	1.2085	.0552	Median
1	9.72	0	1	1	0	.00(a)	3.94(a)	.07(a)	.080(a)	-3.54(a)	Mode
.388	4.46245	.198	.000	.479	.198	.30300	1024.39	.23214	8.4261	1.8789	Std. Deviation
.151	19.913	.039	.000	.229	.039	.092	1049384.3	.054	71.000	3.530	Variance
-1.718	1.753	4.841		-.697	4.841	3.873	1.984	-.001	2.633	1.124	Skewness
.337	.337	.337	.337	.337	.337	.337	.337	.337	.337	.337	Std. Error of Skewness
.989	3.246	22.331		-1.580	22.33	18.735	2.707	-.696	6.899	2.885	Kurtosis
.662	.662	.662	.662	.662	.662	.662	.662	.662	.662	.662	Std. Error of Kurtosis
1	20.93	1	0	1	1	1.85	3517.22	.88	38.194	10.36	Range
0	.50	0	1	0	0	.00	3.94	.07	.080	-3.54	Minimum
1	21.43	1	1	1	1	1.85	3521.16	.95	38.274	6.82	Maximum
41	255.28	2	50	33	2	9.40	33570.3	27.22	251.51	14.12	Sum

a Multiple modes exist. The smallest value is shown

جدول (٤): إحصائيات توصيفيه للمتغيرات المستقلة والتابعة لعام ٢٠٠٤

التوزيعات	الدقيرية	السعر	البورصة	الصناعة	الخسائر	النمو	الدورة	الرفع	الحجم	مبار	Valid N
50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
.94	2.4628	.18	.94	.66	.06	.1279	803.3640	.5571	3.9637	.2472	Mean
.034	.51117	.055	.034	.068	.034	.02199	176.26287	.03266	.87400	.28593	Std. Error of Mean
1.00	1.6182	.00	1.00	1.00	.00	.0805	245.9598	.5495	.98750	.0726	Median
1	.00(a)	0	1	1	0	.00(a)	18.55(a)	.14(a)	.067(a)	-6.88(a)	Mode
.240	3.61454	.388	.240	.479	.240	.15551	1246.3667	.23093	6.1801	2.02186	Std. Deviation
.058	13.065	.151	.058	.229	.058	.024	1553.429.9	.053	38.194	4.088	Variance
-3.821	4.316	1.718	-3.821	-.697	3.821	2.234	1.872	.092	2.384	.221	Skewness
.337	.337	.337	.337	.337	.337	.337	.337	.337	.337	.337	Std. Error of Skewness
13.124	21.001	.989	13.124	-1.580	13.124	5.598	2.385	-1.060	5.726	4.853	Kurtosis
.662	.662	.662	.662	.662	.662	.662	.662	.662	.662	.662	Std. Error of Kurtosis
1	22.34	1	1	1	1	.74	4752.22	.79	27.910	13.84	Range
0	.00	0	0	0	0	.00	18.55	.14	.067	-6.88	Minimum
1	22.34	1	1	1	1	.75	4770.77	.93	27.977	6.96	Maximum
47	123.14	9	47	33	3	6.39	40168.20	27.85	198.18	-12.36	Sum

a Multiple modes exist. The smallest value is shown

بالرغم من أن قيم المتوسط والانحراف المعياري تقدم بعض المؤشرات ع مدي تمثيل المشاهدات للتوزيع الطبيعي، فإن قيم Skewness و Kurtosis توفر دليل عن مدي توافق المشاهدات مع افتراضات التوزيع الطبيعي. ذلك أن المشاهدات التي تتحدر بشدة (سواء ايجابياً أو سلبياً) لا تعتبر في تناسق وتماثل بالنسبة للمتوسط. فعندما تكون قيمة الإحصائية Kurtosis مرتفعة، يتصف التوزيع الاحتمالي للمشاهدات بقيمة صغيرة وأطراف طويلة، بينما عندما تكون قيمة الإحصائية Kurtosis منخفضة، يتصف التوزيع الاحتمالي بقيمة أكثر استدارة وطول وأطراف ممتدة ومفتوحة. وبالرغم من أن البيانات التي تتوافق مع التوزيع الطبيعي تتصف بقيم إحصائيات كلاً من Skewness و Kurtosis اقل من ٣ إلي ٥ أضعاف القيمة المطلقة للخطأ المعياري للمتوسط Standard errors، فإنه يمكن تطبيق الاختبارات الإحصائية المعلمية شائعة الاستخدام بشكل مناسب علي البيانات.

يلاحظ أن إحصائية Kurtosis لنسبة ميلر تبلغ ٤،٨٥٣ و ٢،٨٨٥ خلال ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ علي التوالي، تعتبر اكبر من ٥ أضعاف الخطأ المعياري، أو ١،٤٢٩٦٥ و ١،٣٢٨٦ علي التوالي (٥ أضعاف ٠،٢٨٥٩٣ و ٠،٢٦٥٧٢). وبالتالي يتضح من قيم Kurtosis أن مشاهدات نسبة ميلر غير موزعة طبيعياً. بينما يلاحظ أن إحصائية Skewness لنسبة ميلر تبلغ ٠،٢٢١ و ١،١٢٤ خلال ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ علي التوالي، تعتبر اقل من ٥ أضعاف الخطأ المعياري، أو ١،٤٢٩٦٥ و ١،٣٢٨٦ علي التوالي (٥ أضعاف ٠،٢٨٥٩٣ و ٠،٢٦٥٧٢)، والذي يعتبر مؤشر علي توزيع المشاهدات طبيعياً. إن فشل المتغيرات في استيفاء افتراضات التوزيع الطبيعي يستلزم مراعاة الحذر عند تفسير نتائج ما يتم إجراؤه من اختبارات معلمية Parametric Tests. حيث يترتب عن الفشل في استيفاء افتراضات التوزيع الطبيعي تقليص مستوي الثقة فيما يتم التوصل إليه من نتائج.

٥-٢-٢ إحصائيات توصيفيه للمتغيرات المستقلة:

توفر الجداول رقم (٣) و(٤) إحصائيات توصيفيه للعوامل الاقتصادية. كما يوفر الجدول رقم (٥) ملخص للأثر المتوقع والأثر المشاهد للعوامل الاقتصادية المختلفة علي نسبة ميلر.

جدول ٥: مقارنة الأثر المتوقع والمشاهد للعوامل الاقتصادية علي التغيرات في أثر الاستحقاق المحاسبي

المتغيرات الاقتصادية	الأثر المتوقع	الأثر المشاهد
الحجم	-	-
الرفع	+	+
الدورة	+	+
النمو	+	-
الخسائر	+	+
الصناعة	+	+
البورصة	-	-
السعر	-	+
الدفترية	-	+
التوزيعات	+	+

حيث يلاحظ زيادة متوسط حجم الشركة من ٣,٩٦٣٧٦ إلي ٥,٠٣٠٣٤ عند انخفاض متوسط نسبة ميلر من ٠,٢٤٧٢ إلي ٠,٢٨٢٣ من عام ٢٠٠٤ إلي ٢٠٠٥، وذلك في ظل العلاقة السلبية المتوقعة بين حجم الشركة والتغيرات في أثر الاستحقاق المحاسبي. كما يلاحظ تناقص متوسط الرفع المالي من ٠,٥٥٧١ إلي ٠,٥٤٤٥ من عام ٢٠٠٤ إلي ٢٠٠٥، مما يدل علي وجود العلاقة الطردية المتوقعة بين الرفع المالي والتغيرات في أثر الاستحقاق المحاسبي. بالمثل يلاحظ تناقص طول دورة العمليات من ٨٠٣,٣٦٤٠ إلي ٦٧١,٤٠٧٩ من عام ٢٠٠٤ إلي ٢٠٠٥، مما يدل علي وجود العلاقة الطردية المتوقعة بين طول دورة العمليات والتغيرات في أثر الاستحقاق المحاسبي. بالمثل، تتناقص الأرباح السلبية من ٠,٠٠٦ إلي ٠,٠٠٤ من عام ٢٠٠٤ إلي ٢٠٠٥، مما يدل علي وجود علاقة طردية بين الأرباح السلبية والتغيرات في أثر الاستحقاق المحاسبي. في حين يلاحظ عدم تغير

متوسط نوع الصناعة، والبالغ ٠،٦٦، من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥، ولكن يستدل من الجداول رقم (٦) و(٨) علي وجود علاقة طردية بين نوع الصناعة والتغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي. كما يلاحظ زيادة متوسط قيد الشركة بالبورصة من ٠،٩٤ إلى ١،٠٠ من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥، مما يدل علي وجود علاقة عكسية بين قيد الشركة بالبورصة والتغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي. وبالمثل، يلاحظ تناقص متوسط التغير في التوزيعات النقدية من ٠،٩٤ إلى ٠،٨٢ من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥، مما يدل علي وجود علاقة طردية بين التغير في حجم التوزيعات النقدية والتغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي. الخلاصة، تحقق الأثر المتوقع لعدد ٧ من العوامل الاقتصادية علي التغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي.

في المقابل، يلاحظ زيادة متوسط معدل النمو في الأصول من ٠،١٢٧٩ إلى ٠،١٨٨٠ من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥، مما يدل بعكس المتوقع علي وجود علاقة عكسية بين معدل النمو في الأصول والتغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي. كما يلاحظ تناقص متوسط التغير في سعر السهم من ٠،١٨ إلى ٠،٠٤ من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥، مما يدل بعكس المتوقع علي وجود علاقة طردية بين التغير في سعر السهم والتغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي. بالمثل، تتناقص نسبة السعر/القيمة الدفترية للسهم من ٢،٤٦٢٨ إلى ٠،١٠٥٦ من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥، مما يدل بعكس المتوقع علي وجود علاقة طردية بين نسبة السعر/القيمة الدفترية للسهم والتغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي. الخلاصة، لم يتحقق الأثر المتوقع لعدد ٣ من العوامل الاقتصادية علي التغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي.

٥-٤ نتائج تحليل الانحدار ومعاملات الارتباط:

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحليل تأثير العوامل الاقتصادية، الموصوفة بالجدول رقم (٢)، علي ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية. حيث تم إجراء تحليل الانحدار لنسبة ميلر، كمتغير تابع، في مقابل

العوامل الاقتصادية كمتغيرات مستقلة. وقد تم استخدام مستوى الثقة ٩٠% في تحديد مستوى الجوهرية. حيث يكشف الجدول رقم (٦) عن نتائج تحليل الانحدار.

جدول (٦): إحصائيات تحليل الانحدار

Change Statistics					Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
Sig. F Change	df2	df1	F Change	R Square Change					
.849	89	10	.551	.058	2.00597	-.047	.058	.241	ميلر

ANOVA

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	
.849	.551	2.218	10	22.179	Regression
		4.024	89	358.127	Residual
			99	380.306	Total

Coefficients

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		
		Beta	Std. Error	B	
.667	-.432		1.590	-.686	(Constant)
.828	-.218	-.031	.037	-.008	الحجم
.830	-.215	.031	1.234	.265	الرفع
.856	-.182	.022	.000	3.83E-005	الدورة
.360	.919	-.104	.921	-.847	النمو
.341	-.956	.104	.969	.927	الخسائر
.746	.325	.042	.532	.173	الصناعة
.970	-.038	-.004	1.217	-.046	البورصة
.880	.152	.016	.662	.101	السعر
.486	.700	.083	.055	.038	الدفترية
.312	1.017	.114	.674	.685	التوزيعات

حيث توضح النتائج انخفاض مستوى جوهرية ارتباط العوامل الاقتصادية بالتغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي، وذلك في ظل نموذج الانحدار. بينما يتضح من عدم جوهرية الإحصائية F، والتي تبلغ ٠.٥٥١، وجود علاقات خطية بين المتغيرات المستقلة في تحليل الانحدار.

جدول (٧): نتائج تحليل الانحدار للمتغيرات المستقلة

Change Statistics			Adjusted R Square			Model
Sig. F Change	F Change	R Square Change	R Square	Square	R	
.000	8.759	.467	.414	.467	.683	الحجم
.000	9.886	.497	.447	.497	.705	الرفع
.000	4.051	.288	.217	.288	.537	الدورة
.031	2.178	.179	.097	.179	.423	النمو
.384	1.082	.098	.007	.098	.312	الخسائر
.000	5.808	.367	.304	.367	.606	الصناعة
.702	.706	.066	-.027	.066	.257	البورصة
.729	.676	.063	-.030	.063	.252	السعر
.002	3.217	.243	.168	.243	.493	الدفترية
.060	1.909	.160	.076	.160	.400	التوزيعات

وللتحقق من عدم وجود علاقات خطية بين المتغيرات المستقلة، تم إجراء تحليل انحدار لكل متغير مستقل، واعتباره متغير تابع، في مقابل المتغيرات المستقلة التسعة الباقية. حيث تتراوح قيمة R-Square لنماذج الانحدار المختلفة من ٠,١٦٠ إلى ٠,٤٩٧، كما تتراوح قيمة Adjusted R-Square من ٠,٠٠٧ إلى ٠,٤٤٧، كما يتضح من الجدول رقم (٧). كما ان انخفاض قيمة Adjusted R-Square لنسبة ميلر والتي تبلغ ٠,٠٠٤٧، كما يتضح من الجدول رقم (٦) السابق، يشكك في إمكانية تفسير التغيرات في اثر الاستحقاق المحاسبي بشكل جيد من خلال المتغيرات المستقلة (العوامل الاقتصادية). الخلاصة، يتضح عدم وجود علاقات خطية جوهرية بين المتغيرات المستقلة. كما يدعم تلك النتيجة مصفوفة معاملات الارتباط، الموضحة بالجدول رقم (٨)، والتي توضح عدم جوهرية معظم علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة. حيث يوضح الجدول رقم (٨) أن اعلي معامل ارتباط بلغ ٠,٥١٢ بين الحجم والرفع المالي.

جدول (٨): مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات

التوقيت	الفترة	السعر	البورصة	الصفحة	الكسائر	النمو	الدورة	الرفع	العم	الميل	الميل
										1	Pearson Correlation
											Sig. (2-tailed)
									1	-.113	Pearson Correlation
										.264	Sig. (2-tailed)
								1	.512(**)	.090	Pearson Correlation
									.000	.372	Sig. (2-tailed)
							1	.398(**)	.259(**)	.087	Pearson Correlation
								.000	.009	.388	Sig. (2-tailed)
						1	-.180	-.327(**)	-.145	-.145	Pearson Correlation
							.073	.001	.151	.150	Sig. (2-tailed)
						1	.021	-.003	-.121	.110	Pearson Correlation
							.837	.978	.231	.274	Sig. (2-tailed)
						1	-.433(**)	-.339(**)	-.488(**)	.087	Pearson Correlation
							.000	.001	.000	.388	Sig. (2-tailed)
						1	.070	.013	.063	-.012	Pearson Correlation
							.492	.900	.534	.902	Sig. (2-tailed)
						1	.020	-.108	-.079	.007	Pearson Correlation
							.847	.285	.437	.947	Sig. (2-tailed)
						1	-.064	.262(**)	.037	.088	Pearson Correlation
							.528	.008	.716	.382	Sig. (2-tailed)
						1	-.002	-.055	-.339(**)	.110	Pearson Correlation
							.981	.585	.001	.274	Sig. (2-tailed)
						1	.062	.050	.066	.007	Pearson Correlation
							.541	.622	.514	.947	Sig. (2-tailed)
						1	.144	.028	-.170	.088	Pearson Correlation
							.154	.786	.090	.382	Sig. (2-tailed)
						1	-.065	.125	.085	.110	Pearson Correlation
							.521	.216	.402	.274	Sig. (2-tailed)
						1	.031	.125	.085	.110	Pearson Correlation
							.756	.214	.001	.274	Sig. (2-tailed)

٦. الخلاصة:

تسعي الدراسة لتحليل تأثير بعض العوامل الاقتصادية علي ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية. حيث كشفت نتائج الدراسة عن ارتباط العديد من العوامل بممارسات إدارة الأرباح. فقد اتضح تقلص ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية مع زيادة حجم الشركة، وتناقص معدل الرفع المالي، وقصر دورة العمليات، وتناقص الأرباح السلبية، وانتماء الشركة للقطاع الصناعي أو التجاري، وقيد الشركة بالبورصة، وتناقص التغير في التوزيعات النقدية. وفي ضوء ذلك، يتم رفض فروض العدم رقم (١)، (٢)، (٣)، (٥)، (٦)، (٧)، (١٠)، وقبول الفروض البديلة لها. وفي المقابل اتضح تقلص ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية مع زيادة معدل النمو في الأصول، وتناقص التغير في سعر السهم، وتناقص نسبة السعر/القيمة الدفترية للسهم، وفي ضوء ذلك، يتم قبول فروض العدم رقم (٤)، (٨)، (٩). مع ملاحظة عدم جوهرية العلاقات ومعاملات الارتباط بين المتغيرات، وضعف القدرة التفسيرية للعوامل الاقتصادية في تحليل أسباب ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

تعتبر قائمة العوامل الاقتصادية محل الدراسة غير شاملة لكل العوامل التي قد تؤثر علي ممارسات إدارة الأرباح. فعلي سبيل المثال، قد تؤثر آليات حوكمة الشركات أو تتبع المحللين الماليين للمركز المالي للشركة علي المساحة المتاحة لحرية الاختيار من بين السياسات المحاسبية. بالرغم من ذلك، توفر الدراسة منهجية يمكن تطويرها لاستخدامها في تفسير كيفية تأثير تلك العوامل أو أي عوامل أخرى علي ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية. كما تمكن دراسة التغيرات في اثر الاستحقاق من قياس المساحة الطبيعية لحرية الاختيار من بين السياسات المحاسبية بدون الارتباط بأحداث اقتصادية معينة. كما يشير التغيرات في اثر الاستحقاق من شركة لأخرى لاحتمال كون نتائج الدراسات الموقفية لإدارة الأرباح مضللة.

مراجع البحث:

أبو الخير، مدثر (١٩٩٦)، تقدير مدي تدخل الإدارة في تقرير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي: نموذج مقترح ودراسة ميدانية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد ٢١ (٣)، ٥٩ - ٨٢.
كتاب الإفصاح: الخمسين شركة الأكثر نشاطاً، الإصدار الثالث، يونيو ٢٠٠٦، بورصتي القاهرة والإسكندرية.

- Albormoz, B. G., & Alcarria, J.J. (2003), "Analysis and Diagnosis of Income Smoothing in Spain", *European Accounting Review*, 12 (3), 443-463.
- Albormoz, B. G., & Illueca, M. (2004), "Comparing Abnormal Accruals Models: A Nonparametric Approach", *Applied Economics*, 36 (13), 1455-1460.
- Altamuro, J., Beatty, A., & Weber, J. (2005), "The Effects of Accelerated Revenue Recognition on Earnings Informativeness: Evidence from SEC Staff Accounting Bulletin No. 101", *The Accounting Review*, 80(2), 373-401.
- Altman, E., & Lavalee, M. (1983). Business Failure Classification in Canada. *Journal of Business Administration*, 147-164.
- Amat, O., Blake, J, & Dowds, J (1999), *The Ethics of Creative Accounting* (paper no. 349), Department of Economics and Business, Universitat Pompeu Fabra.
- Aren, S. (2007), "Comparative Evaluation of Models Used in The Determination of Earnings Manipulation", *Journal of Academic Studies*, 8 (31), 35-48.
- Atiase, R., (1985), "Predisclosure Information, Firm Capitalization, and Security Price Behavior Around Earnings Announcements", *Journal of Accounting Research*, 23, 21-36.
- Baiman, S. (1982), "Agency Research in Managerial Accounting: A Survey", *Journal of Accounting Literature*, 20, 154-213.
- Baker, T., Collins, D. & Reitenga, A. (2003), "Stock Option Compensation and Earnings Management Incentives", *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 18(4), 557-582.
- Barnes, A., Ronen, I, & Sadan, S. (1975), "The Implementation of Accounting Objectives: An Application to Extraordinary Items", *The Accounting Review*, 1, 58-68.
- Barth, M., Elliott, J. & Finn, M. (1999), "Market Rewards Associated with Patterns of Increasing Earnings", *Journal of Accounting Research*, 37(2), 387-413.
- Bartov, E. & Mohanram, P. (2004), "Private Information, Earnings Manipulations, and Executive Stock-Option Exercises", *The Accounting Review*, 79(4), 889-920.

- Bartov, E., Givoly, D. & Hayn, C. (2002), "The Rewards to Meeting or Beating Earnings Expectations", *Journal of Accounting and Economics*, 33, 173-204.
- Beattie, V., Brown, S., Ewers, D., John, B., Manson, S., Thomas, D., & Turner, M. (1994). Extraordinary Items and Income Smoothing: A positive accounting approach", *Journal of Business Finance & Accounting*, 21 (6), 791-811.
- Beaver, W. H., & McNichols, M. (1998), "The Characteristics and Valuation of Loss Reserves of Property Casualty Insurers", *Review of Accounting Studies*, 3(1-2), 73-95.
- Bergstresser, D. & Philippon, T. (2006), "CEO Incentives and Earnings Management", *Journal of Financial Economics*, (80), 511-529.
- Bhushan, R. (1989), "Firm Characteristics and Analyst Following", *Journal of Accounting and Economics*, 11, 255-274.
- Brown, L., R. Hagerman, P. Griffin, & M. Zmijewski (1987), "An Evaluation of Alternative Proxies for the Market's Assessment of Unexpected Earnings", *Journal of Accounting and Economics* 11, 159-193.
- Bruns Jr., W. J., & Merchant, K. A. (1990), "The Dangerous Morality of Managed Earnings", *Management Accounting*, 72 (2), 22-25.
- Burgstahler, D. & Dichev, I. (1997), "Earnings Management to Avoid Earnings Decreases and Losses", *Journal of Accounting and Economics*, 24, 99-126.
- Cahan, S., Chavis, B. & Elmendorf, R. (1997), "Earnings Management of Chemical Firms in Response to Political Costs from Environmental Legislation", *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 12(Winter), 37-65.
- Cheng, C. S., & Thomas, W. B. (2006), "Evidence of the Abnormal Accrual Anomaly Incremental to Operating Cash Flows", *The Accounting Review*, 81 (5), 1151-1167.
- Chou, D., Gombola, M., & Liu, F. (2006), "Earnings Management and Stock Performance of Reverse Leveraged Buyouts", *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 41(2), 407-438.
- Das, S. & Zhang, H. (2003), "Rounding - Up in Reported Eps, Behavioral Thresholds, And Earnings Management", *Journal of Accounting and Economics*, 35, 31-50.
- DeAngelo, H., DeAngelo, L. & Skinner, D. (1994), "Accounting Choices of Troubled Companies", *Journal of Accounting and Economics*, 17, 113-143.
- DeAngelo, H., DeAngelo, L. & Skinner, D. (1996), "Reversal of Fortune: Dividend Signaling and the Disappearance of

- Sustained Earnings Growth", *Journal of Financial Economics*, 40, 341-371.
- DeAngelo, L. (1986), "Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes: A Study of Management Buyouts of Public Stockholders", *The Accounting Review*, 61, 400-420.
- Dechow, P. & Sloan, R. (1991), "Executive Incentives and the Horizon Problem: An Empirical Investigation", *Journal of Accounting and Economics*, 14, 51-89.
- Dechow, P. M. (1994), "Accounting Earnings and Cash Flows as Measures of Firm Performance: The Role of Accounting Accruals", *Journal of Accounting and Economics*, 17, 3-42.
- Dechow, P. M., & Dichev, I. D. (2002), "The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors", *The Accounting Review*, 77, 35-59.
- Dechow, P. M., & Skinner, D. J. (2000), "Earnings Management: Reconciling the Views of Accounting, Academics, Practitioners, and Regulators", *Accounting Horizons*, 14 (2), 235-250.
- Dechow, P. M., Sloan, R. G., Sweeney, A. P. (1995), "Detecting Earnings Management", *The Accounting Review*, 70 (2), 193-225.
- DeFond, M. & Jiambalvo, J. (1994), "Debt Covenant Effects and the Manipulation of Accruals", *Journal of Accounting and Economics*, 17, 145-176.
- DeGeorge, F., Patel, J. & Zeckhauser, R. (1999), "Earnings Management to Exceed Thresholds", *Journal of Business*, 72(1), 1-33.
- Dye, R. (1988), "Earnings Management in an Overlapping Generations Model", *Journal of Accounting Research*, 26(2), 195-235.
- Francis, J., Hanna, D. & Vincent, L. (1996), "Causes and Effects of Discretionary Asset Write-Offs", *Journal of Accounting Research*, 34(Supplement), 117-134.
- Fudenberg, D. & Tirole, J. (1995), "A Theory of Income and Dividend Smoothing Based on Incumbency Rents", *Journal of Political Economy*, 103(1), 75-93.
- Giroux, G. A., & Wiggins, C. E. (1984), "An Event Approach to Corporate Bankruptcy", *Journal of Bank Research*, 179-187.
- Gomez-Mejia, L. & Wiseman, R. (2007), "Does Agency Theory Have Universal Relevance? A Reply to Lubatkin, Lane, Collin, and Very", *Journal of Organizational Behaviour*, 28, 81-88.
- Gordon, M. J., Horwitz, B. N., & Meyers, P. T. (1966), "Accounting Measurements and Normal Growth of the Firm", *Research in*

- Accounting Measurement*", Chicago: American Accounting Association, p. 221-231.
- Graham, J., Harvey, C. & Rajgopal, S. (2005), "The Economic Implications of Corporate Financial Reporting", *Journal of Accounting and Economics*, 40(3), 3-73.
- Gu, Z., Lee, C. J., & Rosett, J. G. (2005), "What Determines the Variability of Accounting Accruals?" *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 24,313-334.
- Guidry, F., Leone, A. & Rock, S. (1999), "Earnings-Based Bonus Plans and Earnings Management by Business Unit Managers", *Journal of Accounting and Economics*, 26, 113-142.
- Han, J. C. Y. & Wang, S. (1998), "Political Costs and Earnings Management of Oil Companies during the 1990 Persian Gulf Crisis", *The Accounting Review*, 73 (1), 103-117.
- Hayn, C. (1995), "The Information Content of Losses", *Journal of Accounting and Economics*, 20, 125-153.
- Healy, P. & Palepu, K. (1990), "Effectiveness of Accounting-Based Dividend Covenants", *Journal of Accounting and Economics*, 12, 97-124.
- Healy, P. & Wahlen, J. (1999), "A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting", *Accounting Horizons*, (13), 365-383.
- Healy, P. (1985), "The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions", *Journal of Accounting & Economics*, 7, 85-107.
- Heflin, F., Kwon, S. & Wild, J. (2002), "Accounting Choices: Variation in Managerial Opportunism", *Journal of Business Finance & Accounting*, 29(7/8), 1047-1078.
- Holthausen, R., Larcker, D. & Sloan, R. (1995), "Annual Bonus Schemes and the manipulation of earnings", *Journal of Accounting and Economics*, 19(1), 29-74.
- Jensen, M. & Meckling, W. (1976), "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure", *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305-360.
- Jones, J. (1991), "Earnings Management During Import Relief Investigations", *Journal of Accounting Research*, 29, 193-228.
- Jones, S., & Hensher, D. A. (2004), "Predicting Firm Financial Distress: A Mixed Logit Model", *The Accounting Review*, 79 (4), 1011-1038.
- Jordan, C. & Clark, S. (2004), "Big Bath Earnings Management: The Case of Goodwill Impairment Under SFAS No. 142", *Journal of Applied Business Research*, 20(2), 63-70.
- Kwon, S. S., & Yin, Q. J. (2006), "Executive Compensation, Investment Opportunities, and Earnings Management: High-

- tech Firms Versus Low-tech Firms", *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 2 1(2), 119-148.
- mbert, R. (1984), "Income Smoothing as Rational Equilibrium Behavior", *The Accounting Review*, 59(4), 604-618.
- u, A. H., (1987), "A Five-State Financial Distress Prediction Model", *Journal of Accounting Research*, 25 (1), 127-138.
- e, P. (2000), "Earnings Management at Different Stages of Financial Distress", *Dissertation Abstracts International*, (UMI No. 99911087).
- e, P. (2006), "The Big Bath Hypothesis: Accruals Management in Response to Dividend Reduction and Omission", *International Journal of Management*, 23 (2), 281-288.
- bo, G., & Zhou, J. (2006), "Did Conservatism in Financial Reporting Increase After the Sarbanes Oxley Act? Initial Evidence", *Accounting Horizons*, 20(1), 57-73.
- agnan, M., Nadeau, C., & Cormier, D. (1999), "Earnings Management During Antidumping Investigations: Analysis and Implications", *Canadian Journal of Administrative Sciences*, 16 (2), 149-162.
- Marquardt, C. & Wiedman, C. (2004), "How are Earnings Managed? An Examination of Specific Accruals", *Contemporary Accounting Research*, 21(2), 461-491.
- McNichols, M. (2000), "Research Design Issues in Earnings Management Studies", *Journal of Accounting & Public Policy*, 19(4/5), 313-345.
- Miller, J., (2007), "Detecting Earnings Management A Tool for Practitioners and Regulators", Ph.D. Dissertation, Anderson University.
- Mir, A. E., & Seboui, S. (2006), "Corporate Governance and Earnings Management and the Relationship between Economic Value Added and Created Shareholder Value", *Journal of Asset Management*, 7(3), 242-254.
- Mitra, S. (2007), "Nonaudit Service Fees and Auditor Independence: Empirical Evidence from the Oil and Gas Industry", *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 22 (1), 85-107.
- Navissi, F. (1999), "Earnings Management Under Price Regulation", *Contemporary Accounting Research*, 16 (2), 281-304.
- Perry, S. F., & Williams, T. H. (1994), "Earnings Management Preceding Management Buyout Offers", *Journal of Accounting and Economics*, 18, 157-179.
- Petroni, K. (1992), "Optimistic Reporting in the Property-Casualty Insurance Industry", *Journal of Accounting and Economics*, 15(4), 485-508.

- Pourciau, S. (1993), "Earnings Management and Nonroutine Executive Changes", *Journal of Accounting and Economics*, 16, 317-336.
- Rosner, R. (2003), "Earnings Manipulations in Failing Firms", *Contemporary Accounting Research*, 20, 361-375.
- Schipper, K. (1989), "Commentary on Earnings Management", *Accounting Horizons*, 3(4), 91-102.
- Sevin, S. & Schroeder, R. (2005), "Earnings Management: Evidence from SFAS No. 142 Reporting", *Managerial Auditing Journal*, 20(1), 47-54.
- Swanson, N. (2007), "The New Guideline for Goodwill Impairment: Just Another Tool for Earnings Management?", Ph.D. Dissertation, Mississippi State University.
- Teoh, S. H., Welch, I., & Wong, T. J. (1998), "Earnings Management and the Long-Run Market Performance of Initial Public Offerings", *Journal of Finance*, 53, 1935-1974.
- Trueman, B., & Titman, S. (1988), "An Explanation for Accounting Income Smoothing", *Journal of Accounting Research*, 26, 127-139.
- Tucker, J. W., Zarowin, P. A. (2006). Does Income Smoothing Improve Earnings Informativeness? *The Accounting Review*, 81 (1), 251-270.
- Visvanathan, G. (2006), "An Empirical Investigation of 'Closeness to Cash' as a Determinant of Earnings Response Coefficients" *Accounting and Business Research*, 36(2), 109-120.
- Walsh, P., Craig, R., & Clark, F. (1991), "Big Bath Accounting Using Extraordinary Items Adjustments: Australian Empirical Evidence", *Journal of Business Finance and Accounting* 18(2), 173-189.
- Watts, R., & Zimmerman, J. (1986), *Positive Accounting Theory* Prentice-Hall: Englewood Cliffs, NJ.
- Watts, R. & Zimmerman, J. (1978), "Towards A Positive Theory of the Determination of Accounting Standards", *The Accounting Review*, 53, 112-134.
- Worthy, F. S. (1984), "Manipulating Profits: How It's Done" *Fortune*, 25, 50-54.
- Wright, C. J., Shaw, J. R., & Guan, L. (2006), "Corporate Governance and Investor Protection: Earnings Management in the U.K. and U.S.", *Journal of International Accounting Research*, 5(1), 2-40.
- Xie, B., Davidson III W. N., DaDalt, P. J. (2003), "Earnings Management and Corporate Governance: The Roles of the Board and the Audit Committee", *Journal of Corporate Finance*, 9, 295-316.